عرب 48: الدوافع نحو العمل السياسي الجماعي

بقلم إيريك ج. غاست (كابتن في الجيش الأميركي) / أكاديمية القوات البحرية

ملخص

العرب الإسرائيليون ممزقون بين هويتهم الفلسطينية ومواطنتهم الإسرائيلية. فسياسة التمييز ضد العرب واضحة وجلية في جوانب متعددة من المجتمع الإسرائيلي كإعلان البلاد دولة يهودية، التمويل الحكومي غير المتساو للبرامج العربية واليهودية، ومصادرة الأراضي العربية. وتتكهن معظم الدراسات حول العمل الجماعي والتحرك الإجتماعي بأن المجموعات المقموعة ستتحرك في النهاية إذا ما حُرمت التضمين في العملية السياسية. وهذا لم يكن الحال في أوساط العرب الإسرائيليين لأنه يُسمح لهم بالتصويت، لكن لا يزال هناك عدد من الحقوق المحفوظة للأكثرية اليهودية. إن السياسات التمييزية ضد العرب الإسرائيليين قد تعمل كحلول للمدى القصير بالنسبة للأكثرية اليهودية، لكنها تخلق مشاكل للدولة على الأمد الطويل أيضاً.

هذا البحث سيستخدم نظرية الحركة الإجتماعية لتحليل وضع العرب الإسرائيليين لتحديد إحتمالية قيامهم بعمل جماعي ضد الدولة. ويصرح الإستنتاج بأن هناك هوية فلسطينية محلية، في أوساط المواطنين العرب، قد بدأت تلقي بظلالها على الهوية الإسرائيلية. هناك جيل من العرب الإسرائيليين المثقف والناقم ينهض لإمتلاك الهوية الجديدة الأمر الذي قد يؤدي الى عمل جماعي مستقبلي ضد الدولة.

1. مقدمة

هيمن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على عناوين الأخبار الدولية منذ تأسيس إسرائيل في العام 1948. فبعد الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1967، إستحوذت إسرائيل على منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة لتكونا تحت سيطرتها مع جميع العرب الفلسطينيين الذين يعيشون على الأرض. وبالنسبة للأربعين عاماً الماضية، فقد أظهر الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عن وحدة وتفان في قتالهم ضد

إسرائيل. وطوال هذه الفترة من العنف وسفك الدماء، كان هناك على الدوام مجموعة حيوية تبقى صامتة داخل حدود إسرائيل. إنهم الفلسطينيون الذين رفضوا ترك أرضهم في عام 1948 وأصبحوا مواطني الدولة الجديدة. إن عرب إسرائيل ممزقين بين هويتهم الفلسطينية ومواطنتهم الإسرائيلية. وقد شرح عزمي بشارة، وهو عضو عربي سابق في الكينيست الإسرائيلي، الطبيعة المعقدة للمواطنة الإسرائيلية العربية بدقة:

لقد حصلنا على المواطنة كي نبقى في أرضنا في العام 1948 بعدما سيق معظم شعبنا الى المنفى. إن الناس الذين بقوا هنا لم يهاجروا من هنا، هذا بلدنا. هذا هو سبب عدم قدرتكم على التعامل معنا حول قضايا الولاء. هذه الدولة جاءت الى هنا وفُرضت فرضاً على أنقاض وطني. لقد قبلت المواطنة لأتمكن من العيش هنا، ولن أقوم بأي شيئ، بما يتعلق بالأمن، ضد الدولة. لن أتآمر على الدولة، لكنكم لا تستطيعون سؤالي كل يوم عما إذا كنت مخلصاً للدولة. إن المواطنة تتطلب مني أن أكون موالياً للقانون، وليس لقيم وإيديولوجيات الدولة. يكفي الولاء للقانون.

إن كثيراً من العرب الإسرائيليين لا يريدون، ببساطة، " التسبب بالفوضى والإخلال بالتوازن"، حيث أنهم لا يشكلون سوى 20 بالمئة فقط من سكان إسرائيل، إلا أن الأكثرية اليهودية تلعب دوراً أيضاً في جعل العرب غير فعالين سياسياً. وتتكهن معظم الدراسات حول العمل الجماعي والتحرك الإجتماعي بأن المجموعات المقموعة تتحرك في النهاية إذا ما حُرمت تضمينها في العملية السياسية. ولم يكن هذا هو الحال في أوساط العرب الإسرائيليين لأنه يُسمح لهم بالتصويت، لكن لا يزال هناك عدد من الحقوق المحفوظة للأكثرية اليهودية. هذا التمييز واضح وجلي في جوانب متعددة من المجتمع الإسرائيلي كإعلان البلاد دولة يهودية، " التمويل اللا متساو للمجالس (العربية) المحلية، التعليم، ومشاريع التطوير،" و ومصادرة أراضي العرب.

يعاني العرب الإسرائيليون من مأزق هوية محيِّر، إلا أن الدولة تحاول الحفاظ على هويتها اليهودية التاريخية أيضاً، ما يفسر عدداً من الممارسات المتحيزة المذكورة أعلاه. وقد كتب كيمرلينغ يقول، " بعد تأسيس دولة إسرائيل الجديدة، إعتُبر العرب الذين بقوا أقلية معادية، نوع من حصان طروادة، خطر كامن محتمل لأمن البلاد الأساسي." هذه المخاوف كانت قابلة للتبرير بسبب ظروف حرب 1948 والحروب العربية – الإسرائيلية المتعددة التي أعقبت، إلا أن الأقلية العربية في إسرائيل أظهرت بإستمرار ولاءها للدولة الديمقراطية. ولسوء الحظ، قابل ولاءهم شك وعدم ثقة مستمرين من الجانب الآخر. ومع وضع القضايا الأمنية جانباً، تعتبر الأكثرية اليهودية العرب بمثابة تهديد ديمغرافي أيضاً. فنسبة المواليد العرب الإسرائيليين أعلى بكثير من تلك التي للسكان اليهود وتتخوف الحكومة من فقدان نهائي حتمي لمكانة الأكثرية اليهودية. وفي حين أن هذه الملاحظة مبنية على التكهن أكثر منها على الواقع، فإنها لا تزال تضرب الوتر الحساس لكثير من اليهود الإسرائيليين. " ربما تكون القضية حساباً مرحَّلاً من فترة الإنتداب البريطاني عندما كان عدد اليهود الداخلين الى إسرائيل محدد ومحصور. إضافة لذلك، هناك التأثير الديمغرافي المدمر للهولوكست الأوروبية على سكان أوروبا اليهود." فاليهود لديهم وعي تاريخي لحجمهم السكاني بموازاة أية تهديدات قد تعرض هذا الحجم للخطر. إن السياسات التمييزية العنصرية ضد العرب الإسرائيليين قد تخدم كحلول على المدى القصير بالنسبة للأكثرية اليهودية، لكنها ستخلق أيضاً مشاكل طويلة الأمد بالنسبة للدولة. ففي الوقت الذي لدى فلسطينيي الشتات والأراضي المحتلة نقمة ضد إسرائيل فإن شرعية تظاهرات هذه المجموعات ستزداد مع التضمين الثابت للعرب الإسرائيليين. فمن بين المجموعات الفلسطينية الثلاث، يبدو العرب الإسرائيليون بأنهم في الموقع الأفضل للإحتجاج على حكومة

إسرائيل وتمثيل المجموعتين الأخرتين بأسلوب لا عنفي. أما من جهة أخرى، فلديهم الكثير ليخسروه أيضاً من بين المجموعات الثلاث إذا ما شاركوا بعمل جماعي ضد الحكومة الإسرائيلية.

فهل هناك نقطة قالبة للموازين بالنسبة لمواطني إسرائيل العرب في سياسة التمييزتجعلهم يربطون أنفسهم بعهد وقسم المجموعات الفلسطينية خارج إسرائيل وفصلها عن هوياتهم الإسرائيلية؟ في هذه الورقة، أحاول الإجابة عن هذا السؤال، أولاً، بدرس الممارست غير المتساوية للحكومة الإسرائيلية تجاه سكانها العرب الإسرائيليين. من ثم أستخدم نظرية الحركة الإجتماعية (SMT (SocialMovement -Theory- لتحليل أنشطة العرب الإسرائيليين خلال الإنتفاضة الثانية والأسباب المؤدية الى تحرك سياسي متزايد لكنه لا يزال محدوداً وتأكيد هؤلاء على هويتهم العربية. أخيراً، أنكب على عرض الأحداث ما بين عامي 2000 و 2007 التي أقصت الأقلية العربية أكثر وجعلت منها مجموعة من الأنصار والمؤيدين الأسرى والمسلوبي الإرادة بالنسبة لمنظمات الحركة الإجتماعية. وتعمل نظرية الـ SMT كإطار عمل بنيوي للنقاش في كل الورقة. وأصل في النهاية الى إستنتاج بأن العرب الإسرائيليين في خضم عملية إعتناق هوية جديدة برزت من القومية الفلسطينية (التوق الى الإستقلال الوطني). إن سياسة التمييزالمتناغمة من قبل الأكثرية اليهودية تعمل كتذكير دائم للعرب بحاجتهم الى هوية منفصلة عن الدولة اليهودية. هناك جيل جديد من العرب المثقفين والساخطين ينهض لإمتلاك الهوية الجديدة. إن إستخدامهم الصحيح لأطر وهيكليات التحرك داخل المجتمع العربي يمكن أن يفتح الباب أمام خيارات سياسية أكثر أو البدء بإنتفاضة أخرى قادرة على عمل جماعي ثابت وقادر على التحمل.

أ. مراجعة أدبية

إنه واقع مقبول في أوساط الباحثين ذاك الذي يقول بأن مواطني إسرائيل العرب لا يتمتعون بكل مكاسب المواطنة كنظرائهم اليهود. فالعرب يمثلون حوالي 20 بالمئة من سكان إسرائيل، وتنفذ الأكثرية اليهودية، بإنسجام وثبات، سياسات للحفاظ على الوضع القائم. أما الخلاف بالرأي فناشئ من السؤال ما إذا كان العرب الإسرائيليون لديهم الإمكانية والقدرة الكامنة على التحرك جماعياً ضد الدولة أم لا. إن الجدل المهيمن يزعم بأنهم لايملكون هذه القدرة لأن الحكومة الإسرائيلية تحافظ على الهيمنة اليهودية في المجتمع من خلال الإستيلاء على الأراضي العربية، " الفصل المؤسساتي المترسخ"، بالإضافة الى ممارسات تمييزية أخرى. هذه المناقشة تجنح لتصوير العرب كأقلية لا حيلة لها غير مستعدة للتحرك بسبب مستوى عيشهم الأعلى نسبياً مقارنة مع العرب في بلدان شرق أوسطية أخرى،إنتخاب الدولة لفريق كعضو فيها، والإفتقار لهيكليات تنظيمية داخل المجتمع المدني العربي. وتتم مناقشة وجهة النظر هذه من قبل عدد من الباحثين مثل أيان لوستيك، باروخ كيمرلينغ، وجويل ميغدال، لكنها بدأت تصبح نظرة بالية.

أما النقاش المعاكس، الذي يناصره كل من مجيد شحادة، دان رابينوويتز،خولة أبو بكر، ولورنس لوير، فيصرح بأن السكان العرب الإسرائيليين بعيدون كل البعد عن العجز بأن هناك " بروز في أوساط مواطني إسرائيل من الفلسطينيين من جيل سوسيولوجي جديد يلقبه كل من رابينوويتز وأبو بكر بـ "الجيل الصامد الرائع" - Stand – Tall Generation. (Dan Rabinowitz & Khawla Abu- Baker، "نعوش على أكتافنا: تجربة مواطني إسرائيل الفلسطينيين، بيركلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، 2005، ص. 2) إذ بدأت الأقلية العربية تصبح أكثر قدرة على العمل الجماعي في الوقت الذي تفقد فيه الأمل بالحصول على المساواة من خلال العملية السياسية.

وبصرف النظر عن صحة أي من الجدلين، تقدم كلتا المجموعتين إضاءة هامة على العوامل التي قد تقود الى عمل جماعي عربي إسرائيلي ضد دولة إسرائيل.

في كتابهما " الفلسطينيون:عملية صنع شعب"، يشدد كل من كيمرلينغ وميغدال على أن مواطني إسرائيل العرب يفتقرون للتنظيم الضروري للنهوض ضد الدولة اليهودية. وبدورها، فقد "وقعت المهمة المركزية لإعادة البناء الوطني على أولئك الباقين خارج إسرائيل – في كل من فلسطين العربية والمجتمعات الفلسطينية الجديدة التي تتخطى حدود الإنتداب البريطاني القديم." وشدد المؤلفان على القول بأنه حتى عندما توحد الفلسطينيون داخل إسرائيل في قضية مشتركة مع إخوانهم في الأراضي المحتلة خلال الإنتفاضة الأولى، كان هناك نقص بالتنظيم داخل الإنتفاضة. إذ "عندما إندلعت أعمال الشغب، تحول المدراء المدنيين الإسرائيليين الى مخاتير القرى ومجموعة من القادة الوجهاء الكبار، ولدهشة الإسرائيليين... لم يستطع هؤلاء القيام بالكثير لكبح مد المقاومة. لقد أصبح الأمر ملتبساً، تحديداً، حيث السلطة موجودة ضمن المجتمع الفلسطيني." وينكب كل من كيمرلينغ وميغدال أيضاً على الكيفية التي أصبح فيها العرب الإسرائيليون، ما أن نُظر إليهم كـ " قوة ثورية" محتملة للقضية الفلسطينية، راضين وقانعين نسبياً بوضعهم مقارنة مع الفلسطينيين خارج إسرائيل. " لقد وجد عرب إسرائيل أنفسهم يعيشون في ظروف إقتصادية وثقافية أفضل، بمعنويات أعلى، ومع حرية سياسية أكبر. وبدا أن قلة منهم مستعدين لمقايضة مراكزهم في الدولة اليهودية لأجل مصير إخوانهم." لقد كان لترددهم بالتخلي عن مراكزهم المعتبرة أفضل مقارنة بالفلسطينين الآخرين تأثير مباشر على مشاركة العرب الإسرائيليين في الإنتفاضات. فتوفير الدعم الكامل للقضية الفلسطينية كانت دونه مخاطر هي أكبر من المكاسب المنتظرة، لذا فقد وقفوا جانباً وإمتنعوا عن المشاركة مع الأكثرية المشاركة بالإنتفاضة. " حتى في أشد اللحظات العصيبة وسط الصدام مع الشرطة خلال الإضراب العام في كانون أول ، 1987، كان العرب الإسرائيليون حذرين لجهة رسم حدود متينة وقوية بين الدعم للإنتفاضة – المؤلفة بمعظمها من زيادة حجم الأموال لضحاياها العرب – وبين مشاركتهم الخاصة فيها."

إضافة الى الجدل القائم، يزعم لوستيك بأن " فشل الأقلية العربية في إسرائيل بتنظيم نفسها والأهمية الدنيا، حتى تاريخه، لسياسة الفصل المجتمعي للمجتمع الإسرائيلي لأجل عملية النظام السياسي الإسرائيلي وإستقراره هي بسبب وجود نظام تحكم فعال بشدة، عمل منذ عام 1948 على حساب العرب الإسرائيليين." ويمضي كتابه بوصف كل أسلوب إستخدمته الحكومة الإسرائيلية للسيطرة على الأقلية العربية. إن الموقف الذي عرضه كل من كيمرلينغ، ميغدال، ولوستيك هي وجهة النظر المستخدمة الأكثر قبولاً وتعميماً بشكل واسع لتفسير نقص التحرك في أوساط العرب الإسرائيليين. في كل الأحوال، لقد بدأت وجهة النظر المعاكسة تصبح أكثر قابلية للتطبيق أمام حالة الفضائح الحالية في إسرائيل.

في مقالته، " العنف الداخلي: دور الدولة وردود المجتمع،" يحاجج شحادة قائلاً بأن البنيات الإجتماعية الفلسطينية القوية موجودة بالفعل وبأنها كانت ناجحة في التظاهر والإحتجاج ضد الحكومة الإسرائيلية وتسييس الصراعات الداخلية. ويرد شحادة مباشرة معارضاً نقاشات لوستيك، ميغدال، وكيمرلينغ وينسب إليهم وضع "صورة غير دقيقة وتفسيراً مبسطاً للعلاقة بين الدولة الإسرائيلية ومواطنيها العرب الإسرائيليين." أما معظم نقاشه المتعلق بالعرب الإسرائيليين والدولة الإسرائيلية فملخص في المقتطف التالي:

إذا كان المجتمع العربي الفلسطيني، في الواقع، ضعيفاً (تقليدياً، عشائرياً، وعرضة للتهديد، الفساد أوإنتخاب فريق منه كعضو لتحييده) كما يعرض كل من لوستيك، ميغدال و كيمرلينغ، لكنا رأينا عندها نجاحاً أكبر في سياسة فرِّق تسد لدولة إسرائيل، وفي الإقصاء المقصود وتقسيم المواطنين الفلسطينيين العرب. بمعنى آخر، كانت الدولة لتنجح الآن في خلق حروب مجتمعية بين المجموعات الدينية العربية؛ لكن الحال ليس كذلك.

إن شحادة مدرك وواع بالكامل بأن إسرائيل تقوم بالتمييز العنصري ضد مواطنيها العرب، لكنه يشدد على أن العرب الفلسطينيين ليسوا عاجزين ولا يجب معاملتهم بأسلوب كهذا. أما نقاشه بأن الدولة قد فشلت بخلق حروب مجتمعية بين المجموعات العربية فشرعي وصحيح منطقياً، لكنه يخفق بأن يذكر أن الدولة تقمع بشكل دائم وثابت، الأقلية العربية من دون أن ينتج عن ذلك سوى بعض الإرتدادات. فالعرب الإسرائيليون قد لا يكونوا عاجزين، لكنهم كانوا غير قادرين على تحدي الوضع القائم في إسرائيل واقعياً. وهناك أحداث أخرى أخيرة قد تشير بإتجاه توجه جديد.

في كتابها، " كي تكون عربياً في إسرائيل"، تشدد لوير على الصعوبات التي يواجهها العرب الإسرائيليون في الدولة اليهودية. إن كتابها، المنشور في العام 2007، يتوجه الى بعض أكثرالتوجهات المؤدية الى عمل جماعي عربي في إسرائيل. وبحسب لوير، فإن قسماً كبيراً من المعارضة في أوساط السكان العرب ناشئ عن التضمين المحدود في العملية السياسية. أما الأحداث الجديرة بالذكر التي تدعم نقاشها هذا فكانت المقاطعة الإنتخابية العربية الإسرائيلية في العام 2001 ونسبة المشاركة الإنتخابية التي وصلت الى 56 بالمئة عام 2006. وتستنتج لوير بأن "التهديد الأخطر الذي يشكله العرب الإسرائيليين قد يكون لا يزال في الطريق وبأنه سيكون نتيجة إخفاق المؤسسة السياسية الإسرائيلية، وخاصة العمالية (حزب العمال)، بتحقيق شراكتها مع العرب." وتركز لوير على أهمية وجود هوية جماعية في أوساط الأقلية العربية وهي تؤمن بوجود تقدم كاف تم على إمتداد السنوات القليلة الماضية. وفي حين أن معظم الباحثين يحاججون بقولهم أن الأكثرية اليهودية مستمرة بتفتيت وتقسيم الأقلية العربية بشكل فعال، سياسياً وديمغرافياً، فإن لوير تعتقد بأن العرب الإسرائيليين يبرزون كقوة كبرى وضرورية في المجتمع الإسرائيلي. علاوة على ذلك، ورغم أن العرب الإسرائيليين لم يوحدوا حقاً ومطلقاً نسبة الـ 20 بالمئة من أصواتهم الإنتخابية في الساحة السياسية، فإنهم لا زالوا موحدين بطرق أخرى. "برغم المنافسة التي ينخرطون فيها، تشتغل الأحزاب العربية كمؤسسات مجتمع حقيقية، تعمل بالتنسيق مع بعضها، وتحافظ كلها على الإجماع العام حول الهوية الفلسطينية كملجأ أخير."

ويصف كل من رابينوويتز وأبو بكر الوعي الجديد الذي بدأ ينشأ داخل المجتمع العربي الإسرائيلي بعد بدء الإنتفاضة الثانية في تشرين أول عام 2000. ففي كتابهما، " نعوش على أكتافنا "، يشدد المؤلفان على أن القومية الفلسطينية بدأت بالإنتشار على إمتداد الضفة الغربية وقطاع غزة عندما قامت إسرائيل بخطوات في مدريد " للإعتراف بشرعية الطموحات الوطنية الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية على أنه العضو الممثل للفلسطينيين." ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن الهيئة الممثلة للفلسطينيين في إسرائيل، فإن شعور العزة والقومية الفلسطينية لا يزال يجد صداه لديهم. " إن شعورهم بالإنتماء الوطني يمكن له أن يعبر الحدود الجغرافية والطبقية والدينية ليشكل ذلك مرساة صلبة وقوية لهويتهم المؤكد عليها

حديثاً." هذا التنقييم يدعم المفهوم المتعلق بحركة إجتماعية جديدة في أوساط سكان إسرائيل العرب والتي يُحتمل أن تبرز في المستقبل القريب.

ب. نظرية الحركة الإجتماعية

إن نظرية الحركة الإجتماعية (SMT) هي إطار عمل بنيوي أساسي مستخدم لشرح العوامل العديدة التي تؤدي الى التحرك الإجتماعي وإن قضية سكان إسرائيل العرب مثال أول على ذلك. فالـ SMT حقل دراسة كبير وقد تم نشر فيض من النقاشات المتعارضة بما يتعلق بدرجة الأهمية التي يجب إيلاؤها لكل جانب من جوانب النظرية. فعندما بدأت حركات إجتماعية واسعة بالبروز في القرن الثامن عشر، " ركز المنظرون على الأوجه الثلاث للحركات التي تخوفوا منها أشد التخوف: التطرف، الحرمان، والعنف." وبتقدم الزمن، كان هناك " عملية تمدين وتحضر" داخل الحركات الإجتماعية وبرزت ميزات تحرك جديدة. ويصف تارو الميزات الجديدة بصفتها " تحد جماعي، هدف مشترك، تكاتف إجتماعي، وتفاعل مستمر وثابت." وبشكل مشابه يضع تيللي قائمة " المصلحة، التنظيم، التحرك، الفرصة، العمل الجماعي نفسه" بصفتها المكونات الرئيسة لعمل جماعي ما. ويوافق باحثو نظرية الحركة الإجتماعية، عموماً، على العوامل الضرورية بالنسبة للتحرك الإجتماعي، إلا أن آرائهم تختلف حول أي من العوامل هي الأهم. فعلى سبيل المثال، في حين يشدد كورزمان على ضرورة البنيات المحركة أو " الموارد التنظيمية – المادية، المالية والبشرية – التي تنتقل بسهولة الى أنشطة الحركة الإجتماعية." هناك أيضاً نقاشات مضادة تتعلق بمن سيشارك على الأرجح في عمل جماعي. ويحاجج كل من باسي و غايغني بالقول بأن الشبكات الإجتماعية هامة بشدة بالنسبة لأرجحية المشاركة الفردية. لكن فينكل و أوب يردون عل ذلك بقولهم بأن الدوافع الموجودة داخل الأحزاب السياسية هي العامل المسير الرئيس. إضافة لذلك، يركز ماك آدام وبولسون على أهمية التعريف الفردي (ترابط وجهات نظره) مع منظمة الحركة الإجتماعية للتحرك من داعم الى ناشط. لقد إستخدم الباحثون المذكورون آنفاً دراسات لحالات كالمشاركة السياسية في إلمانيا وحركة الحقوق المدنية الأميركية لشرح صلاحية أو هيمنة إحدى جوانب نظرية الحركة الإجتماعية (SMT) على جانب آخر. هناك قلة من دراسات الأوضاع، إذا ما وجدت، قد مثلت " ثورة تامة" حقاً أو كانت المثال التعريفي لكل عوامل الـ SMT الآتية سوياً بالأهمية المتساوية لتحقيق تحرك إجتماعي. إن الوضع الحالي في إسرائيل مثال على الحركة الإجتماعية الناشئة المعتمِدة، بشكل متساوٍ، على بنيات التحرك، الخيار والأطر كي تنجح.

أما بالنسبة للغاية من تحليل المجتمع العربي الإسرائيلي، فإن هذه الورقة ستركز على ميزات الـ SMT الثلاثة: البنيات المحرِّكة، الخيارات السياسية، وعمليات التأطير. إن الجانب الفريد داخل دولة إسرائيل هو الإفتقار لتسوية النزاع الذي تعرضه الأكثرية من السكان اليهود، الذي يخلق منطق كل شيئ أو لاشيئ ما بين الأمن والحقوق المتساوية للأقلية العربية. إن الإعلان عن إسرائيل كدولة يهودية ليس بسبب التمييز العرقي ضد العرب تاريخياً، إلا أن محاولات اليهود الحفاظ على العنوان ضمن إطار عمل ديمقراطي حديث هي محاولات منحازة بوضوح. وبصرف النظر عن هذه الملاحظة، فقد إستعرضت الحكومة الإسرائيلية والأكثرية اليهودية ولائهم وتفانيهم بالنسبة لأمن إسرائيل في مناسبات مختلفة، معظمها كان من خلال القوة العسكرية. إن الحفاظ على الطبيعة اليهودية لإسرائيل، وبشكل مثير للجدل، هو بنفس درجة الاهمية أو على الأقل في نفس الخانة التي للدفاع العسكري عن حدودها. إن فكرة التكيف مع السكان

العرب والفقدان المحتمل لوضع الأكثرية في إسرائيل يُنظر إليه على أنه تهديد أمني كارثي من قبل الأكثرية اليهودية.
وتواجه معظم الحركات الإجتماعية معارضة من الدولة بسبب تهديد مطروح للوضع القائم. بالمقابل، يواجه العرب الإسرائيليون معارضة أكثر تصميماً لأنه، بالإضافة الى المحافظة على الوضع القائم، تتخوف الأكثرية اليهودية من فقدان هويتها الخاصة بها وتريد **البقاء** على حساب الحقوق المتساوية للعرب. فالتسوية أصبحت شكلاً من أشكال الضعف في المجال السياسي ويخاطر مسؤولو الحكومة بإنتحار سياسي بما يتعلق حتى بدرس مسألة المفاوضات مع أعداء الدولة. ووفقاً لذلك، فإن محاولة التشديد على أهمية عامل واحد من عوامل نظرية الحركة الإجتماعية على حساب عامل آخر أمر فارغ لا معنى له لانه، وكما ستناقش هذه الورقة، كل هذه العوامل ضرورية بشكل متساو لحدوث حركة إجتماعية في دولة إسرائيل غير المساومة على تسوية.

2. التمييز العنصري في إسرائيل

إن معظم سياسات التمييز ضد العرب الإسرائيليين ناشئ من إعلان إسرائيل " دولة يهودية" والمحاولات الجارية من قبل الجكومة للحفاظ على الهيمنة الديمغرافية للسكان اليهود. في هذا السياق، يُنظر الى تقدم العرب داخل المجتمع الإسرائيلي، سواء في القطاع الديمغرافي، أم الإقتصادي، السياسي، أو التعليمي على أنه يحدث على حساب السكان اليهود ويُفهم على أنه تهديد للطبيعة اليهودية لإسرائيل. إضافة لذلك، فإن الإحتفال السنوي بذكرى إعلان دولة إسرائيل في 1 أيار، 1948، هو وقت مجيد بالنسبة للأكثرية اليهودية، لكنه يمثل تحولاً حدث للعرب، بين ليلة وضحاها، من أكثرية الى أقلية في أرضهم هم.

إن تأسيس دولة إسرائيل، الذي يحتفل به الشعب اليهودي على أنه تحقيق لحلم الأجيال، مرتبط بالذاكرة التاريخية (للفلسطينيين) مع أصعب صدمة جماعية لجدول الكرونولوجيا (تسلسل الأحداث الزمني) الخاصة بهم – ذكرى" النكبة". وحتى لو كانوا في هذه الأيام لا يذكرون ذلك ليلاً نهاراً، فإن مفهوم الدولة وولادتها مرتبطان ومتشابكان، بشكل يصعب تجاوزه، بمواجهة مستقطبة بين حركتين وطنيتين أنتجتا صراعاً دموياً مطولاً. إن مضمون الدولة ورموزها، المثبتة في القانون والتي تمجد الإنتصارات الإسرائيلية في هذا الصراع، تحيي في المقابل ذكرى الهزيمة بالنسبة لأفراد الأقلية العربية. وبذلك، من المشكوك به ما إذا يكون لديهم طريقة لدمج أنفسهم مع الدولة بشكل حقيقي. قد يشفي الزمن آلامهم، لكن كلما تعزز وعيهم الوطني أكثر، كلما حكموا بشكل أكبر على مسألة تأسيس الدولة نفسها بصفتها مشكلة مثيرة للجدل. (Rabinwitz & Abu- Bakr, 160. ، إستخدم المؤلفان مقتطفاً مباشراً من التقرير النهائي للجنة أور في أيلول 2003)

الى جانب الأمور التذكيرية الثابتة بوضعهم كأقلية، هناك أيضاً قوانين عدة وضعت حدوداً وقيوداً على الأقلية العربية في إسرائيل، تحديداً، قانون العودة في العام 1950، قانون الجنسية عام 1952، تعديل

القانون رقم 9 للفقرة 7- أ من القانون الأساسي في العام 1985، وسياسات توزيع وتخصيص الأرض المختلفة التي تشتمل على " الصندوق الوطني اليهودي" (Jewish National Fund). وقد أرست أشكال التشريع هذه الأساس لحصول تمييز عنصري قانوني ضد العرب الإسرائيليين. أما المنطق الذي كان يقف خلف قسم كبير من التشريعات فهو المحافظة على الأكثرية اليهودية بتقييد نمو الأقلية العربية. إن هذه القوانين مفروضة تحت شعار الأمن من تهديدات خارجية، لكنها تشتمل، ضمنياً، على تهديد ديمغرافي داخلي مفهوم ومتبين من السكان العرب.

أ. التشريعات الحكومية

إن "قانون العودة" يصرح بأن أي يهودي، بصرف النظر عن أصله، بإمكانه الهجرة الى إسرائيل وأن يصبح مواطناً. فالقانون ليس بمرجعية بالنسبة للسكان العرب أو الهجرة العربية، فهو يضع قيوداً على دخولهم الى البلاد. في كل الأحوال، إن حدود إسرائيل مفتوحة على مدار العام لليهود لأنها دولة يهودية. " إن الحق المعطى في قانون العودة لليهود بالهجرة الى إسرائيل هو واحد من حالات في التشريع الإسرائيلي الذي يتم فيه تمييز صريح بين حقوق اليهود وغير اليهود. فاليهود مخولين الدخول الى البلاد والإستقرار فيها؛ في حين أن الآخرين(من غير اليهود) قد يدخلون البلاد ويستقروا فيها فقط إذا حصلوا على إذن ممنوح لهم بذلك بظل " قانون دخول إسرائيل"، الصادر عام 1952.

ويكمل قانون الجنسية لإسرائيل قانون العودة بالتصريح بأن " أولئك الذين بقوا في إسرائيل بعد تأسيس الدولة في العام 1948... يصبحون مواطنين إسرائيليين بالإقامة أو بالعودة." ويصرح قانون الجنسية عن المعيار للمواطنة من خلال التجنيس، لكن القرار النهائي يتم البت فيه من قبل وزير الداخلية الذي يجعل من غير المرجح بالنسبة للعرب الحصول على المواطنة من خلال هذا الطريق. فالعرب الفلسطينيون الذين لم يفروا خوفاً على سلامتهم أو كانوا قادرين على تجنب الطرد القسري من قبل الهاغانا تمكنوا من البقاء ليصبحوا مواطنين إسرائيليين، إلا أن الحدود، فيما عدا ذلك، كانت مغلقة أمام غير اليهود. فأولئك الذين فروا بالفعل تم تجريدهم من صفاتهم وحقوقهم القومية أو " نُزعت عنهم جنسيتهم... وإعتبروا من دون وطن." وفي العامين 1948 و 1967، فرَّ فلسطينيون الى دول عربية مجاورة، لكن تم رفض عودة دخولهم الى أرضهم ووطنهم بسبب " قانون الجنسية" الإسرائيلي.

قبل تمرير تعديل القانون رقم 9 من الفقرة 7- أ من القانون الأساسي في العام 1985، حددت الفقرة 7- أ الأفراد الممنوعين من تقديم ترشحهم للدخول الى الكنيست. فالمجموعة النمطية لمسؤولي الحكومة الموجودين، الرئيس، ضباط الجيش، موظفي الحكومة، إلخ. كانت مدرجة ومصنفة على قائمة بمصطلحات الإقصاء والإبعاد:

لا تشارك قائمة المرشحين في إنتخابات الدخول الى الكنيست إذا كانت أهدافها أو أعمالها تشتمل، صراحة أو ضمناً، على التالي:

(1) إنكار وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي؛

(2) إنكار الصفة الديمقراطية للدولة؛
(3) التحريض على العنصرية.

إن البند الأول الذي يصف إسرائيل " كدولة للشعب اليهودي"، قابله، بشكل يمكن تبريره، ثورة غضب بسبب الشعور بالإهانة، من قبل السكان العرب. فهو إحتوى، ضمنياً، على أن أي عربي إسرائيلي يريد تقديم ترشيحه للدخول الى الكنيست عليه أن يُخضع نفسه لنظرائه اليهود وقبول هيمنتهم على أرض وطنه. أما الموجهان الإضافيان اللذان يلجآن الى " السمة الديمقراطية للدولة" و "التحريض على العنصرية" فهما مثيران للسخرية بشكل مزعج ومقلق.
وقد عرض أعضاء عرب في الكنيست بأن رفض التعديل القانوني لترشح مبني غلى أساس " إنكار وجود دولة إسرائيل" من دون التلميح لدولة للشعب اليهودي فقط. وكانت هناك فكرة أخرى تقول بتغيير الكلمات الى " دولة الشعب اليهودي ومواطنيها العرب،" لكنها رُفضت أيضاً من قبل الكنيست. فمن سوء الحظ أن تكون حكومة إسرائيل " الديمقراطية" لا تزال تفرض سياسة إقصاء وإبعاد على مواطنيها العرب الذين يعملون في الكنيست. ويعمل التعديل القانوني كتذكير دائم للعرب الإسرائيليين بأنه لن يتم، مطلقاً، إحتضانهم حقاً من قبل الدولة.

ب. الصندوق الوطني اليهودي (The Jewish National Fund)

تم تأسيس الصندوق الوطني اليهودي (JNF) في إجتماع "الكونغرس الصهيوني الخامس" في العام 1901 " لإستخدامه لبناء المؤسسات لدولة يهودية." وتشكل الصندوق من تبرعات وهبات من يهود العالم. وتم إستخدامه لشراء أراضي في فلسطين وتمويل مشاريع مختلفة متصلة بدولة يهودية مستقبلية.

في العقد الأول لوجودها، لم يكن الحصول على الأرض هاجس JNF-KKL الوحيد؛ إذ لعب JNF-KKL دوراً مركزياً في تأسيس مدينة تل أبيب اليهودية الحديثة الأولى، الحصول على الأرض لصالح المجتمع الجماعي الأول (المعروف اليوم بالكيبوتزيم – المستوطنات)، وفي مجتمع العمال الأول. كما أسس JNF-KKL مزارع ذات إدارة رسمية، وإستمر ببرامج التشجير والتحريج، التي أرست الأسس لـ JNF-KKL لتصبح الوكالة البيئية الريادية في أرض إسرائيل، وكان الصندوق مفيداً ومساعداً في تأسيس مدارس ثانوية و مواكبة وإستكشاف ما هو جديد في التعليم الأعلى، ما يعتبر سجلاً مؤثراً من الإنجازات في بلد كان عدد السكان اليهود فيه 85000.

لقد لعب الصندوق الوطني اليهودي (JNF) دوراً كبيراً حقاً في تطوير الأرض اليهودية قبل إنشاء إسرائيل، لكنه إستمر، بشكل خاطئ، بتأدية دورهام في شؤون الدولة بعد العام 1948. بالواقع، لقد إستفاد الصندوق بشكل هائل من فرض التشريع التمييزي العنصري لجهة إشتماله على " أنظمة ممتلكات الغائبين " (Absentee Property Regulations) الصادرعام 1948 وإنشاء " وكالة التطوير" (سلطة إدارية حاكمة). فعندما فر آلاف الفلسطينيين من أرضهم، أو أجبروا على ذلك من قبل قوات إسرائيلية في بداية حرب 1948، وضعت " أنظمة ممتلكات الغائبين" أملاك العرب في أيدي " الوصي على ممتلكات الغائبين".

كانت وظيفته(الوصي) حماية ممتلكات الغائبين والمحافظة عليها، لكن لم يكن لديه الحق القانوني في نقل ملكيتها. وفي آذار 1950، مكَّن " قانون ممتلكات الغائبين" (Absentee PropertyLaw)، الذي حل محل " أنظمة ممتلكات الغائبين"، الوصي من بيع الأرض لوكالة تطوير عندما يتم تأسيس هيئة من هذا النوع من قبل الكنيست؛ أي بيع أو نقل آخر كان ممنوعاً. وقد تم تأسيس " وكالة التطوير" بالفعل لبيع الأرض في تلك السنة. وقد سمح القانون لهذه لوكالة ببيع الأرض فقط للدولة، الصندوق الوطني اليهودي، سلطة البلديات، أو الى مؤسسة لإعادة إستيطان العرب الذين لا أرض لهم. وفي أيلول 1953، باع الوصي جميع الممتلكات التي كانت بحوزته لـ " وكالة التطوير" وبحسب مراجعة للنشاطات في الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل (1959: 75) ، فإن الصندوق الوطني اليهودي إشترى 2324000 دونماً (حوالي 547253 آكر) من " وكالة التطوير".

إستخدمت الدولة أساليب متعددة وأنشأت وكالات مختلفة للحصول على الأرض من السكان العرب، لكنها كانت كلها طريقة لصب الأملاك في الصندوق الوطني اليهودي. وما أن حصل الصندوق على ملكية أراضي العرب المصادرة، حتى كانت الدولة قادرة على إنكار مسؤوليتها القانونية لأن الصندوق الوطني اليهودي كان مؤسسة خاصة.
أما الطريقة الأخرى المستخدمة من قبل الصندوق اليهودي فكانت زرع الغابات على الأرض المصادرة من العرب لتمتين الملكية.

إنهم اليهود الذين بدؤا خلال السبعينات حملة " الزرع السياسي" – زرع غابة كان طريقة سهلة لترسيخ سيطرتك على الأرض، وقد نفّذ قسم كبير من عمليات التشجير من قبل الصندوق الوطني اليهودي وهذا الأمر حاضر في الأذهان. لذا ما كان من العرب إلا أن فسروا الأمر على أنه تحرك يهدد بمصادرة أكبر لأراضيهم، وقاموا بزرع أشجار الزيتون على هذه الأراضي رداً على ذلك.

ويقدم موقع الصندوق الوطني اليهودي على شبكة الإنترنت تفسيراً مختلفاً لزرع الأشجار في إسرائيل.

لقد زرع الصندوق الوطني اليهودي أكثر من 240 مليون شجرة منذ العام 1901 لحماية الأرض، كسو تضاريس الأرض باللون الأخضر والحفاظ على النظم البيئية الحيوية. فمن خلال سخاء متبرعين أمثالكم، يستمر الصندوق الوطني اليهودي بهذا المجهود، زرع النبتات الصغيرة، الحفاظ على العافية الحرجية، مكافحة التصحر، حماية أحواض الصرف المائي وإدارة دفق المياه.

هذه الرسالة تلامس شغاف قلوب كثيرين راغبين في أن يكونوا متبرعين ممن لديهم رغبة عميقة بالحفاظ على البيئة في كل أجزاء العالم. ويعلن الموقع الإلكتروني للصندوق عن حملته التشجيرية الحالية كطريقة لـ " الإحتفال بذكرى، أو تحية عائلة، أصدقاء، ومن نحبهم." فالأسباب البيئية قد تقدم تبريراً شرعياً صالحاً لزرع الأشجار في الأرض التي كانت ملكاً للعرب سابقاً، إلا أن الدوافع التمييزية العنصرية الخفية جلية وواضحة أيضاً.

أما الأمر الأكثر إثارة للجدل مؤخراً الذي يشمل الصندوق الوطني اليهودي (JNF) فهو " قانون الصندوق الوطني اليهودي" الذي مرر قراءة أولية في الكنيست بحصوله على 48 صوتاً في تموز 2007. ولفهم القانون بحد ذاته، من المهم الإنكباب على الأحداث التي سبقت تقديمه. لقد تم إنشاء " إدارة أرض إسرائيل" (Israel Land Administration) في العام 1960 لإدارة حوالي 93 بالمئة من أرض إسرائيل التي " إما كانت من ممتلكات الدولة، الصندوق الوطني اليهودي، أو وكالة التطوير." وكما ذكرنا سابقاً، عملت " وكالة التطوير" كوسيط بين ILA و JNF . أما ممارسات إدارة الأرض المعادية بشكل صارخ للعرب فكانت غير مناسبة لدولة ديمقراطية لأن الوكالات الحكومية كانت مسؤولة عن توزيع الأرض التي كانت مملوكة من قبل مؤسسة يهودية خاصة. ولتقويم الوضع، قررت ILA في العام 2004 بأنها " لم تعد مستعدة بعد اليوم لتعويض الصندوق الوطني اليهودي (JNF) عن الأرض التي أجَّرتها لغير اليهود. " وبما أن ملكية الأرض شكل ملموس من أشكال الهيمنة اليهودية في إسرائيل، فإن عدداً من أعضاء الكنيست يعتبرون بيع صندوق JNF الأرض للعرب بمثابة تهديد محتمل. وكان ردهم على قرار ILA قانون JNF . فالقانون يجيز، بالأساس، لصندوق JNF، الذي يسيطر على 13 بالمئة من أرض إسرائيل، الإستمرار برفض تأجير الأرض لغير اليهود. بعد تمرير القراءة الأولية في الكنيست، لاقى القانون نقداً قاسياً من قبل الإعلام الإسرائيلي والأميركي. وقد حاجج عدد من المؤيدين للقانون بأن ممتلكات الصندوق الوطني اليهودي (JNF) هي إرث الشعب اليهودي بأكمله؛ إن مهمته هي بناء البيوت لأمة لا ملاذ آخر لها." بالمقابل، يحاجج المعارضون للقانون بقولهم " بما أن ILA هي ذراع رسمي للحكومة، فإن عليها إدارة جميع الراعين لهذه الشؤون والمهتمين بها، بمن فيهم أولئك الذين في الصندوق الوطني اليهودي، على أساس المساواة الكاملة، بصرف النظر عما تقوله وثيقة الـ JNF التي عمرها قرن عن أن حجز الأرض والسيطرة عليها لصالح الشعب اليهودي مسألة أبدية." وطالما أن ILA تدعي بأنها تمثل كل من الدولة والـ JNF ، فإنها ستستمر بتحريك الجدل القائم حول سياسات الارض المنحازة.

إن أمثلة سياسة التمييز المذكورة آنفاً فليست هي قائمة السياسات والممارسات الواسعة ضد العرب في إسرائيل بأي حال من الأحوال. وهناك أسباب عديدة لشعور الحكومة الإسرائيلية بالحاجة الى تعزيز وترويج السلوك التمييزي. " فالقضية التي على المحك الآن ليست بأقل من الميزة اليهودية للدولة. فكيف يمكن لإسرائيل الإستمرار بأن تكون دولة اليهود إذا كان عشرون بالمئة من سكانها عرب؟ " فالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وواقع أن إسرائيل محاطة بدول عربية لم يكن إلا ليزيد المخاوف اليهودية. وبشكل يتعذر تفسيره، قد تجعل الممارسات اللا متساوية المستخدمة للحفاظ على الوضع القائم في إسرائيل العرب الإسرائيليين يتحركون ويتشربون الهوية الجماعية للفلسطينيين في المنفى والأراضي المحتلة بدلاً من هويتهم كمواطنين إسرائيليين. إن لإسرائيل الحق بتأمين حدودها وتحديد التهديدات المنطقية، إلا أن إخفاقها بتقبل أقليتها العربية سيخلق معارضة داخلية للدولة كانت معدومة سابقاً. هناك عدد من القوانين المنحازة في الدولة اليهودية مبنية على مبادئ كانت ضرورية، وهذا محل جدل، خلال السنوات الأولى لإنشاء إسرائيل. فالبارانويا اليهودية (الخوف من الغرباء) كانت مرتفعاً للغاية بسبب الطبيعة الهجومية للدول العربية المحيطة بإسرائيل بحيث إعتُبر التشريع الذي وضع الأمن المادي فوق المبادئ االديمقراطية أمر يمكن تبريره. ومع تقدم الزمن ونضال إسرائيل للحفاظ على طبيعتها الديمقراطية، ستكون أكثريتها اليهودية بحاجة، في النهاية، لأن تتقبل الفكرة بأن عدداً من القوانين المنحازة للدولة قد أصبحت بالية ومؤذية لمستقبل البلاد. إن الجهود المبذولة للحفاظ على يهودية إسرائيل على حساب طبيعتها الديمقراطية سيمزق الدولة أشلاء من الداخل في النهاية.

3. الخيارات لأجل التحرك

منذ إنشاء إسرائيل في العام 1948، ومواطنيها العرب على سلبيتهم سياسياً برغم شكاويهم ضد الدولة. ورغم أن هناك تاريخ من مظاهرات العنف في أوساط الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإن القوى الأمنية الإسرائيلية لم تتعامل سوى مع قدر بسيط من الإحتجاجات الداخلية من قبل العرب الإسرائيليين. بالواقع، إن التحرك غير متحقق من خلال الظلم وحده ما يجعل الأمر ظاهرة نادرة وصعبة. وقد عبَّر تيللي عن الصعوبات المشتركة للتحرك الإجتماعي بقوله، " إن الناس يختلفون بإستمرار، من حيث الإنخراط الكثيف (بالتحرك) الى الخضوع السلبي، فالمصالح تختلف من تلك الفردية تماماً الى الشاملة تقريباً. " إن المعارضة الكبيرة ما هي إلا واحدة من عدة عوامل ضرورية للتحرك الإجتماعي. فخلال الإنتفاضة الأولى، تقاسم العرب الإسرائيليون والفلسطينيون خارج إسرائيل شعوراً مشتركاً بالظلم والنقمة على الدولة اليهودية. فالإحتلال العسكري وتعديات المستوطنات اليهودية على أراضي العرب لم تكن سوى بعضاً من ذلك الأذى والظلم اللحق بهم. في كل الأحوال، إن أطر وبنيات التحرك الصحيحة لم تكن في مكانها مطلقاً وكانت النتيجة أساساً ضعيفاً لعمل جماعي. إن هذا الفصل سيناقش الفروقات بين الإنتفاضتين ويشرح العوامل التي إنتهت بمعارضة هادئة خلال الإنتفاضة الأولى مقارنة مع التظاهرات والإحتجاجات العنيفة في الثانية.

كان إندلاع الإنتفاضة الثانية في أيلول 2000 علامة لنقطة تحول في العقلية السلبية للأقلية العربية الإسرائيلية. فتسلسل الأحداث كان قد بدأ عندما زار آرييل شارون، محاطاً بحراسه المسلحين، جبل المعبد / الحرم الشريف في القدس في 28 أيلول، 2000. إذ إندلعت تظاهرات ضخمة في كل من إسرائيل والأراضي المحتلة إنتهت بمقتل عشرات المواطنين العرب على أيدي الشرطة والقوى الأمنية الإسرائيلية. وفي حين أن زيارة شارون للحرم الشريف كانت الحادثة التي أطلقت شراراة أعمال الشغب، فقد كان هناك توترات محددة عديدة أدت الى هذه التظاهرات. أما بعض الدوافع المذكورة الأكثر شيوعاً فهي:

(1) التمييز العنصري الذي كان يخضع له العرب؛ (2) خيبة الأمل من حكومة إيهود باراك؛ (3) البعد الديني لقضية المسجد الأقصى؛ (4) البعد الوطني العربي والتعاطف مع فلسطينيي الأراضي المحتلة؛ و (5) الغضب المتراكم من الشرطة الإسرائيلية وممارساتها الإعتيادية ضد المواطنين العرب. (عزمي بشارة، "إنعكاسات تشرين أول 2000: علامة بارزة في العلاقات اليهودية – العربية في إسرائيل،" *مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2001، ص. 54*)

هذه التفسيرات المقدمة من قبل عزمي بشارة، العضو السابق في الكنيست، شرعية، لكنها تطرح السؤال التالي: لماذا فشل العرب الإسرائيليون بلعب دور هام في الإنتفاضة الأولى؟ فما بين العام 1948 والإنتفاضة الأولى في العام 1987، كانت التفسيرات المذكورة أعلاه قابلة للتطبيق في الحياة اليومية الإسرائيلية ما عدا ما يتعلق بشعور الخيبة من حكومة إيهود باراك وقضية الأقصى. فبعد الإنتفاضة الأولى مباشرة، فسر أحد العرب الإسرائيليين الفارق بين الفلسطينيين داخل إسرائيل وأولئك الذين هم خارجها

بقوله، " هناك فرق بين اللاعبين والمناصرين المتحمسين. نحن المناصرون المتحمسون. هدفنا هو العيش في إسرائيل مع حقوق متساوية، في حين أن هدف السكان في الضفة الغربية وغزة هو تشكيل دولة منفصلة." بمعنى آخر، إن إنتفاضة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة كانت تستحق الدعم من العرب الإسرائيليين طالما أن التورط المباشر لم يكن ضرورياً. فبالرغم من الولاء الذي قدمه العرب الإسرائيليون للعملية السياسية، فإنهم لم يكونوا مقبولين كمتساوين من قبل الأكثرية اليهودية لهم المميزات والمكانة والحقوق ذاتها التي لهم. وإستمرت الحكومة الإسرائيلية بإظهار نفس المقدار من عدم الثقة تجاه العرب الإسرائيليين كما فعلت تجاه العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. هذا الأمر أصبح عاملاً مساهماً بالتوترات الحاصلة التي أدت الى الإنتفاضة الثانية عندما إقترب العرب داخل إسرائيل وخارجها من بعضهما كما لم يسبق أن فعلوا من قبل ليقوموا بعمل جماعي.

أما التفسير الآخر بخصوص المشاركة العربية الإسرائيلية في الإنتفاضة الثانية فهو الإقصاء النسبي للعرب عن عملية صنع القرار السياسي بعد إنتصار حزب العمال في العام 1999. فالمجتمع العربي إحتضن العملية السياسية وكان متأثراً بشعار " دولة الجميع" لحزب العمال. فالكلمات كانت تستهدف، بشكل واضح، السكان العرب الذين كانوا يسعون للمساواة كمواطنين إسرائيليين. في كل الأحوال، ما أن أصبح رئيس الوزراء إيهود باراك في السلطة، حتى شعر العرب بخيبة أمل قاسية ومريرة عندما ذهبت معظم وعود حملته الإنتخابية أدراج الرياح ولم تتحقق. ويحاجج لوير بقوله أن المرارة الناتجة عن إنتخابات 1999 كانت لا تزال حديثة العهد في أذهان معظم العرب الإسرائيليين عندما بدأت الإنتفاضة بعد عام من ذلك. فبعد مشاهدة القوى الأمنية الإسرائيلية تستخدم ذخائر حية ضد المتظاهرين العرب في المسجد الأقصى، تخلى السكان العرب عن العملية السياسية وقابلوا العنف بعنف أكبر. وإنتقل العنف ليتحول الى وحدة عربية في إستطلاعات الرأي بشكل مقاطعة خلال إنتخابات شباط 2001 لرئاسة الوزراء. أما أهمية الصوت العربي ترسخت عندما خسر حزب العمال في النهاية معظم سلطته السياسية لصالح حزب الليكود. فمنذ المقاطعة، ونسبة العرب الذين يشاركون في الإنتخابات تنحدر تدريجياً مما يرسل إشارات يأس من العملية السياسية. ويضيف يفتخال قائلاً، " إن الصدع الموجود في الساحة السياسية اليهودية والعربية قد توسع بشكل هام في الماضي القريب، مقلصاً، بشكل خطير، قدرة المواطنين العرب الفلسطينيين على التحرك ضمن حدود التساهل اليهودي والقانون الإسرائيلي." إذا كان هذا الأمر حقيقياً، فإن العرب الإسرائيليين يرون بالعنف بديلهم الوحيد في النهاية.

هناك جانب إضافي للإنتفاضة الثانية هي بنية الفلسطينيين وتنظيمهم خلال تظاهراتهم وإحتجاجاتهم. أما أكثر الفروقات وضوحاً بين الإنتفاضتين فهي غلبة العنف في الإنتفاضة الثانية. إذ كان العنف في الأراضي الفلسطينية يلقي بظلاله بشكل دائم وثابت، على نضال العرب الإسرائيليين للحصول على حقوق متساوية (مع الأكثرية اليهودية). وهذا يعود، الى حد كبير، الى إنقسام في قيادة الشعب الفلسطيني الذي إنتهى الى نقص في الأهداف الواضحة للحركة. فبعد عامين تقريباً من بدء الإنتفاضة الثانية، وقّعت مجموعة كبيرة من الباحثين والشخصيات العامة الفلسطينية وثيقة رسمية تطالب بكبح الإعتماد على العنف الذي لا معنى له ضد المدنيين الإسرائيليين. لقد شاهدوا فعالية التظاهرات السلمية خلال الإنتفاضة الأولى وأرادوا تحريك الإنتفاضة الثانية في نفس الإتجاه. وفيما يُقصد به التفجيرات الإنتحارية، صرّحت الوثيقة بالتالي، " نحن نرى بأن هذه التفجيرات لا تساهم بتحقيق مشروعنا الوطني الذي يدعو الى الحرية والإستقلال. على العكس، إنها تعزز أعداء السلام في الجانب الإسرائيلي..." هناك عاملان رئيسان حكما على الوثيقة بالفشل: فهي كانت برعاية الإتحاد الأوروبي كما أن عدداً من العرب الإسرائيليين الذين وقعوا

على الوثيقة كانوا يفتقرون الى الشرعية في المقاومة. كما أن الرعاية الغربية للوثيقة لطخ مشروعيتها ومصداقيتها في نظر كثير من الفلسطينيين وساد إعتقاد بأن لدى الموقعين دوافع خفية. وبما يعود الى الموقعين، فقد علق زعيم الطلبة في PFLP على ذلك بقوله، " هؤلاء هم الناس الذين تعتبر مصالحهم مرتبطة بوجود الإحتلال. فخلال زمن السلم ، يعيشون حياة جيدة ويعملون جيداً، لكن عندما يكون هناك مقاومة، فإن ذلك يعمل عكس مصالحهم، فهم لا يجنون شيئاً." إن فشل الوثيقة بالحصول على الدعم العام أثبت الإنقسام الحاصل بين النخب الفلسطينية المتعلمة وباقي المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل وخارجها. وإنتهى الإنقسام بتظاهرات وإحتجاجات غير منظمة سرعان ما تحولت الى عنف وأعطت قوات الدفاع الإسرائيلية العذر للقيام بعملية إنتقام واسعة.

بالرغم من عروض العنف الأولي لعمل جماعي من قبل العرب الإسرائيليين التي ميزت بداية الإنتفاضة الثانية، فقد أصبحت الإنتفاضة معزولة في الأراضي المحتلة في نهاية الأمر. لقد كانت إنتفاضة 2000 أكثر عنفاً بكثير من الإنتفاضة الأولى العام 1987، لكن العرب في إسرائيل إستمروا بلعب دور ثانوي بما يتصل بالفلسطينيين خارج حدود إسرائيل. وإذا كان هناك من شيئ، فهو أن العنف الصادر عن العرب الإسرائيليين كان مظهراً من مظاهر الإحباط بسبب مشاعر الظلم والنقمة المتراكمة، لكن ليس بالضرورة أن تكون هذه المشاعر من النوع الذي يتقاسمونه مع فلسطينيي الأراضي المحتلة. إذ ما أن تحرك العرب الإسرائيليون بسرعة وغضب وجعلوا إعتراضاتهم معروفة للمجتمع الإسرائيلي، حتى عادوا الى إجراءات اللا عنف لتحدي الدولة. فقد رجع عدد منهم الى الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية، في حين إستخدم معظمهم عملية المقاطعة كمظهر من مظاهر الوحدة السياسية. فأي تحرك عربي مشابه داخل إسرائيل كان يتم من خلال وسائل سياسية. أما النتيجة فكانت، ولا تزال، حركة غير فاعلة يتم السيطرة عليها بسهولة ضمن حدود العملية السياسية.

إن الأطر الملائمة ذات الصدى ضرورية لحركة ما لخلق هوية مشتركة في أوساط أعضاءها والحصول على تعاطف مع قضيتها. فـ " القومية الفلسطينية" مصطلح شائع في أوساط سكان إسرائيل العرب، لكن مضامين معناه إما مساء فهمها وإما مطبقة بشكل خاطئ من قبل النخب العربية. وبحسب سنايدر، فإن القومية " هي العقيدة التي يرى فيها شعب يعتبر نفسه مميزاً بثقافته، تاريخه، مؤسساته، أو مبادئه بأن عليه حكم نفسه بنفسه من خلال نظام سياسي يعبِّر عن هذه الصفات المميزة ويحميها." لذا، من العدل القول بأن القومية الفلسطينية تحتم وجود رغبة موحدة لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة يتقاسم فيها شعبها تاريخ وثقافة متشابهين وكذلك مؤسسات تمثيلية. بالمقابل، فإن العرب الإسرائيليين يسعون للحصول على حقوق، وفرص تعليمية وإقتصادية متساوية بصفتهم مواطنين لإسرائيل. إضافة لذلك، ستختار أكثرية كبيرة من العرب الإسرائيليين البقاء في إسرائيل إذا ما تشكلت دولة فلسطينية في المستقبل. إن محاولات العرب الإسرائيليين دمج أنفسهم بالقومية الفلسطينية لتطوير نضالهم غير ذي الصلة ضد إسرائيل لم تكن فاعلة في الماضي، إلا أن التأطير الصحيح للحركة يمكن أن يقدم لها حياة جديدة.

إن تحليل الكلفة والمكسب للإنتفاضة الثانية يظهر بأن الإسرائيليين الفلسطينيين لم يجدوا أن مصلحتهم الفضلى تكمن بالإستمرار بالعنف بنفس أسلوب إخوانهم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد حاجج عدد من المؤلفين بالقول أن العرب الإسرائيليين لجأوا مبدئياً الى العنف بسبب إفتقارهم للتمثيل السياسي. في كل الأحوال، إن الدافع الذي كان ضرورياً لعمل جماعي عنفي ثابت ومستمر لم يكن موجوداً في أوساط سكان إسرائيل العرب. فطالما أن العرب الإسرائيليين لا يزالون يتمتعون بأسلوب حياة أفضل وبحقوق أكبر

مقارنة بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإنهم سيظهرون ترددا كبيراً بدمج أنفسهم حقاً بالقضية الوطنية الفلسطينية. إن الهوية الفلسطينية والقضية الفلسطينية بالحصول على دولة ذات سيادة تسيران يداً بيد، إلا أن القادة العرب الإسرائيليين يحاولون الفصل بين الإثنين لإستخدام الهوية الفلسطينية لتظلماتهم السياسية الخاصة بهم. في هذه الأثناء، فإن مكاسب المحافظة على إيجابية نسبية، رغم علاقة السياسة التمييزية مع الدولة الإسرائيلية، تتجاوز في أهميتها مخاطر القيام عمل جماعي.

... لعبت المواطنة دوراً أساسياً في قولبة المواطنين العرب داخل مجتمع. كان هذا الإعتبار الأهم بكل ما في الكلمة من معنى عندما كان أي تحرك، من جهة، عرضة لأن يكون غرضاً للقمع السياسي، في الوقت الذي كان المواطنون العرب، من جهة أخرى، قادرين من الداخل على ممارسة درجة ما من النفوذ والتأثير على عملية صنع القرار السياسي. وهذا يعود، بالتحديد، الى أنهم تمتعوا بحقوق التصويت ضمن نظام الحياة السياسية فيه هي المجال المبرِّز للنفوذ وصنع القرار،أكثر من أي مكان آخر، بحيث صنع العرب موقعاً لأنفسهم ضمن العملية السياسية. **(Louer, 66)**

بناء على هذه الملاحظة، قد يجد القادة العرب الإسرائيليون نجاحاً أكبر بإعتناق هوياتهم كمواطنين عرب في إسرائيل، مع حقوق غير متساوية، من ذاك الذي مع قضية فلسطينية تتعلق بالحصول على دولة ذات سيادة. أما السبب الشرعي الصالح لإعادة تقييم الهويات فيعود الى أن عنوان " الفلسطيني" كان معززاً بأطر خاصة به منذ بدء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. أما اليهود الإسرائيليون فهم أكثر ميلاً لجمع معاني ومفاهيم الإرهاب أو العنف عند ذكر مصطلح " فلسطيني". فعندما يختار سكان إسرائيل العرب تصنيف أنفسهم بهوية فلسطينية، فإن الحكومة الإسرائيلية والأكثرية اليهودية تتفاعل بالشك وعدم الثقة(Smooha,81). ففي أذهان السكان اليهود، فإن هذا الأمر يبرر أيضاً مشاعر التمييز وعدم المساواة لأنهم يرون بالفلسطينيين تهديداً أمنياً. أيضاً، " تجنبت دولة إسرائيل، تاريخياً، مصطلح "الفلسطيني" لأنه يحوي ضمناً الإعتراف بوجود مجموعة وطنية كهذه وبحقوقها." (Rhoda Kanaaneh، هويات معبئة: جنود فلسطينيون في الجيش الإسرائيلي،" *مجلة الدراسات الفلسطينية 32، ربيع 2003، ص. 9)*. فالعرب الذين يعتنقون هويات كمواطنين عرب إسرائيليين قد لا يتأثرون بنفس النبرات العاطفية الخافتة المستجلبة بعنوان " الفلسطيني". هذا الأمرسيتيح لهم الدفع قدماً بقضيتهم للحصول على حقوق متساوية كمواطنين إسرائيليين من دون التطرق الى المضامين والمفاهيم السلبية التي تعتبرشائعة مع ذكر الهوية الفلسطينية في إسرائيل.

أخيراً، وفي حين أن عدداً من العرب الإسرائيليين قد يعتنقون فكرة القومية الفلسطينية، فإنهم ليسوا ممثلين رسمياً من قبل منظمات فلسطينية، كمنظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية. وهذا الأمر كان نتيجة توقيع ياسر رفات لإتفاق أوسلو عام 1993. لذا، إن التوقيت الوحيد الذي يحين فيه إندماج الفلسطينيين في إسرائيل أو في الأراضي المحتلة مع بعضهم البعض هو عندما يكون الأمر من مصلحتهم الخاصة الشخصية العليا. فإذا ما أُعطوا الخيار بين النضال لأجل الحقوق المتساوية عبر المواطنة الإسرائيلية أو من خلال القضية الفلسطينية المتعلقة بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة ذات سيادة، فعندها لا يجب أن يكون لدى العرب الإسرائيليين مشكلة في إتخاذ قرار بناءً على مصالحهم العليا الخاصة بهم.

أ. نظرية الحركة الإجتماعية "SMT" (Social Movement Theory)

برغم سياسة التمييز المتناغمة والثابتة من قبل الأكثرية اليهودية، فإن نموذج الإحتجاج العربي غير متناغم وغير ثابت، في أفضل الأحوال، ومن الصعب التحديد بدقة العوامل التي يمكن أن تشعل عملاً جماعياً مستقبلياً. أما الإتجاه السائد فهو أن تظاهرات عرب إسرائيل وإحتجاجاتهم قد تزايدت لجهة عددها وشدتها منذ العام 1975، إلا أن المجتمع ككل نادراً ما يتحد بظل هوية مشتركة. هناك العديد من النظريات حول الصراع والتظاهرات التي تقدم إضاءة إضافية على أوضاع مشابهة لوضع إسرائيل، إلا أن النظرية الأكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للإسرائيليين العرب هي " نظرية الحركة الإجتماعية (SMT) . فباحثو هذه النظرية التي تضم تيللي، ماك آدم، وتارو، يشددون على عوامل ضرورية ثلاث هي : " الخيارات السياسية، البنيات المحركة، وعمليات التأطير" لحدوث عمل جماعي. فالخيارات السياسية تؤكد على " أن الحركات والثورات الإجتماعية تأخذ شكلها بسبب مجموعة من القيود والخيارات السياسية" داخل بلدان هذه الحركات. أما البنيات المحركة فتعود للـ "آليات الجماعية الضرورية، رسمية وغير رسمية أيضاً، التي من خلالها تتحرك هذه البنيات وتنخرط في عمل جماعي." يبقى هناك عمليات التأطير التي تطور "المعاني والتعريفات المشتركة التي يستحضرها الناس لوضعهم." يتوجه هذا الفصل الى الأحداث التاريخية في المجتمع العربي الإسرائيلي التي تتضمن أشكالاً للعوامل الثلاث المذكورة أعلاه لتحديد إحتمالية حصول عمل جماعي مستقبلاً. لقد إستخدمت إسرائيل ، بنجاح، عملية الإنتخاب كعضو في مجموعتها لخلق فرص سياسية لشرائح من سكانها العرب، ما قلل، بدوره، من قدرتهم على بناء بنيات متحركة. هناك حدثان بارزان مستخدمان لتبسيط هذه النقطة: الإنتخاب الصهيوني للسكان العرب الدروز من خلال التجنيد العسكري الإلزامي والخدمة الطوعية للعرب الفلسطينيين في جيش الدفاع الإسرائيلي. ويتم إستخدام الإنتفاضة الثانية بعد ذلك لشرح الكيفية التي بدأت فيها عمليات التأطير الصحيحة بخلق هوية عربية إسرائيلية أكثر تنظيماً وقابلية للتعريف.

بعد حوالي 60 عاماً من العيش ضمن دولة إسرائيل، لا تزال الأقلية العربية مستثناة ومبعدة عن الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش. في كل الأحوال، إن الدروز هم الإستثناء الوحيد في القانون لأنهم لم يعودوا مصنفين كعرب من قبل الدولة اليهودية. وقد بدأ هذا كله عندما أنشأ الجيش الإسرائيلي " وحدة الأقليات" في العام 1949 لإنتخاب الدروز في مجموعتها. أما الوحدة الجديدة فإنها لم توفر سوى قوة قتالية تافهة بالنسبة للجيش، لكنها أعطت الدروز شعوراً بالإنتماء داخل المجتمع الإسرائيلي. وفي العام 1949 كان الدروز قد تجندوا في قوات الشرطة الإسرائيلية أيضاً. وكان إندماج الدروز في الدولة اليهودية جزءاً من خطة محسوبة من قبل الحكومة الإسرائيلية لتقسيم كل الأقلية العربية والتحكم بها (سياسة فرِّق تسد). " لقد هدفت السياسة الى فطمهم وتنشأتهم بعيداً عن المجتمع العربي الفلسطيني الأكبر عن طريق تعزيز " الخصوصية الدرزية"، المفهوم الذي يقول بأن الإثنية والهوية الدرزية تجعلهم مميزين عن العرب." (Ibid.). وقد إختار الدروز الإندماج بدينهم بدلاً من الإندماج بإثنيتهم العربية لأنه ضُمنت لهم، في المقابل، مكانة أعلى في المجتمع الإسرائيلي. وقطعت الحكومة الإسرائيلية أشواطاً كبيرة لضمان أن تكون الهوية الجديدة بالكامل التي خلقتها للدروز منفصلة عن هويتهم العربية السابقة. علاوة على ذلك، إن إستعداد النخب الدرزية لقبول عرض الإنتخاب هذا كعضو في المجتمع الإسرائيلي الى الأبد عزل شعبهم عن بقية الأقلية العربية.

كان الشيخ جابر معادي أحد أول المتعاونين لجهة الإقتراب من الحركة الصهيونية في العام 1948 بسبب طموحاته السياسية ورغبته في مكانة أفضل في المجتمع الدرزي. وقد حشد الدعم في أوساط الدروز لأجل " قانون التجنيد العسكري الإلزامي، في أيار 1956" الذي ، بالأساس، خوَّل الدروز صلاحية الخدمة في الجيش ما أن يصبح عمر الفرد 18 عاماً. وما أن تم تمرير القانون، حتى لاقى إعتراضاً هائلاً من قبل المجتمع الدرزي، لكن القانون لا يزال ساري المفعول اليوم. فالمجتمع الدرزي لم يرحب دوماً بأعمال النخب الدرزية، لكن المجتمع لا يزال يقتسم المكاسب التي نشأت من عملية الإنتخاب هذه. فمكاسب هويتهم الجديدة تضمنت نظام تعليمي أفضل، فرص عمل أكثر، ومكانة طبقية أرفع. إن عملية التغيير في الهوية التي مر فيها الدروز لزيادة فرصهم داخل إسرائيل كانت غير قابلة للإنعكاس كما أن إنشقاقهم عن باقي العرب الإسرائيليين كان تذكيراً دائماً وثابتاً لمحاولات الحكومة الإسرائيلية منع الأقلية العربية من تشكيل وحدة متجانسة. وكما يمكن أن يحاجج عدد من الباحثين، فإن الدروز غيروا هويتهم لأن ذلك حسَّن من وضعهم . في كل الأحوال، تظهر الأحداث الأخيرة بأن إنشقاق الدروز بإتجاه الدولة يصل الآن الى نقطة الغليان. فرغم أن الدولة شكلت علاقة مع الدروز منذ أمد طويل، فإن التحالف تم إضعافه بسبب التمييز المستمر، التوسع الإستيطاني اليهودي الى داخل الأراضي الدرزية، ووحشية الشرطة في القرية الدرزية بقعين. وإذا ما إستمر هذا التوجه، فإن الدروز قد يسعون الى خيارات أخرى مبنية على هوية عربية موحدة مع الفلسطينيين. أما السؤال ما إذا كان الفلسطينيون سيختارون ضمهم أم لا فتلك قصة أخرى.

في الوقت الذي تم فيه إنتخابهم من خلال التجنيد العسكري الإلزامي، كان هناك آلاف الفلسطينيين في إسرائيل أيضاً ممن إنضموا طواعية الى الجيش والقوى الأمنية أيضاً. وهناك بحوث محدودة حول هذه المجموعة الفريدة من الفلسطينيين في إسرائيل، إلا أن رودا كنعانه تصرح قائلة بأن " مايقدر بحوالي 5000 من مواطني إسرائيل الفلسطينيين هم حالياً متطوعون للخدمة في الجيش الإسرائيلي." أما الموضوع فلغير مطروق عملياً من قبل باحثين إسرائيليين يهود كما تلمح كنعانه في عملها. فإثر سؤالها أكاديمي إسرائيلي يهودي مساعدتها حول موضوع الفلسطينيين الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، تلقت كنعانه الرد التالي:

لا أعلم عما تتحدثين. فما عدا عشرات المتطوعين، ليس هناك من فلسطينيين يخدمون في الجيش الإسرائيلي. فالدروز والشركس مجندون إجبارياً ويخدم بضع مئات من البدو (وربما بعض المسيحيين العرب) كمتطوعين. في كل الأحوال، وحسب علمي، لا أحد منهم يعتبر نفسه " فلسطينياً ". فإذا كنت تفتشين عن عرب في الجيش الإسرائيلي، فهذه قضية أخرى. (Kanaaneh, 8-9)

إن الفرق بين إعلان المرء عن نفسه فلسطينياً أو عربياً هو إختيار هوية، للإنضمام الى هوية الفلسطينيين الجماعية في مكان آخر أو البقاء متمايزاً. إن فلسطينياً يخدم في الجيش الإسرائيلي قد يغير، من دون جهد، هويته بضع مرات في اليوم.

سأكون صادقاً معكم. إن سؤال" كيف تعرَّف عن نفسك؟" ليس سؤالاً جيداً – إنه يعتمد أين أكون. فإذا كنت في مكتب ضرائب أو في مبنى تجاري(يهودي) فإني لن أجول صارخاً " أنظروا الي، أنا فلسطيني." لست غبياً. فهناك أعرِّف عن نفسي بأني عربي إسرائيلي. أما إذا سألتني هنا في قريتي وسط أبناء القرية، فإني سأقول لك أنا عربي فلسطيني. الكل يفصِّل جوابه بحسب الوضع الذي هو فيه. هذا هو الواقع. (Ibid., 10)

هؤلاء المواطنون العرب يسيرون على خط دقيق بالإنضمام الى المؤسسة التي أصبحت رمزاً للقمع بالنسبة للعرب الفلسطينيين داخل إسرائيل وخارجها. في كل الأحوال، يؤمن عدد منهم بفوائد الخدمة العسكرية التطوعية وبأنها تفوق في أهميتها الكلفة، لذا فإنهم يعتنقون هوياتهم التعددية. هذه الظاهرة ليست ظاهرة فريدة مختصة بالفلسطينيين في إسرائيل لأن الناس حول العالم يفعلون الشيئ نفسه كل يوم في أعمالهم، مجموعاتهم الإجتماعية، وتجمعاتهم الدينية. فقدرة الفلسطينيين العرب على تغيير هوياتهم طوعاً بناءً على ظروف مختلفة أمر مؤذ لجهود التحرك الجماعي الشاملة. إن إنتفاضة موحدة ضد الدولة الإسرائيلية من قبل مواطنيها العرب خيار سيتطلب الإعتراف بهوية واحدة بصرف النظر عن الصعوبات المتوعدة التي قد تنجم. في هذه المرحلة، سيعتنق أكثرية العرب الإسرائيليين هويات مختلفة تحسن من وضعهم في المدى القصير، لكن هذا الأمر يمنعهم من التحرك تحت هوية مشتركة لفرض تغييرات إيجابية طويلة الأمد.

كانت الإنتفاضة الثانية عام 2000 علامة مميزة لفترة نادرة عندما إنضم المواطنون العرب الإسرائيليون الى فلسطينيي الأرض المحتلة في تظاهرات عنفية. كما رسخت الهوية الفلسطينية المحلية الجديدة التي كانت منفصلة عن القومية الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وبعد أكثر من 50 عاماً من العيش داخل إسرائيل، بدأ العرب أخيراً بإدراك أهمية تأطير وضعهم الخاص على أنه وضع منفصل عن الهوية الفلسطينية القومية في غزة والضفة الغربية. وفي العام 1997، أجرى يفتخال دراسة حول التظاهرة العربية في الجليل ووجد بأن " بروز هوية فلسطينية محلية في إسرائيل وفي الجليل لا يزال في مرحلته الأولى لكن العملية تملك الإمكانية للتأثير على العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل خلال السنوات الحاسمة المقبلة." وكانت الإنتفاضة الثانية عبارة عن بلوغ الشعور العربي بالظلم والقمع من قبل الدولة اليهودية ذروته، لكنها عملت أيضاً كفترة نضوج بالنسبة للهوية الفلسطينية المحلية. فقد تقاسمت الهويتان الفلسطينية والعربية الإسرائيلية ثقافة وخلفية مشتركتين، لكن أهدافهما كانت مختلفة. ويشير آشكينازي الى ذلك خلال الإنتفاضة الأولى بقوله، " قد يكون للهواجس الإجتماعية - الإقتصادية للعرب داخل إسرائيل علاقة بتعريف الذات أكثر منه بالإنتفاضة." في كل الأحوال، كان العرب الإسرائيليون في تلك المرحلة، عالقين بين مطرقة القضية الفلسطينية الوطنية وسندان قضاياهم المحلية الخاصة بهم. وكانت الهوية الفلسطينية المحلية الناشئة لا تزال في مرحلتها الأولية، لكنها كانت تتطور وتحصل على الشرعية في أوساط السكان العرب. وعند مجيئ الإنتفاضة الثانية، كانت الهواجس الرئيسة للعرب الإسرائيليين الحقوق المتساوية والمعاملة العادلة ضمن الدولة اليهودية ووفرت الإنتفاضة مخرجاً لمعارضتهم وإنشقاقهم. وبتأطيرهم نضالهم حول الإنتفاضة في الأراضي المحتلة، كان العرب الإسرائيليون قادرين على إستثمار الهوية الفلسطينية لحشد الدعم لقضيتهم. وقد برهنت الزيادة في تظاهرات العنف خلال الإنتفاضة الثانية بأن الهوية الجديدة داخل إسرائيل كانت تحظى بزخم واسع على مستوى الدولة. وأظهرت التطورات بعد عام 2001 بأن هناك جيل جديد من العرب يعمل على وضع شكل الهوية الفلسطينية المحلية لمكافحة هويتهم الإسرائيلية.

4. جيل الصمود (Stand –Tall Generation)

برغم إنتفاضتهم المختصرة ضد الدولة، فإن وضع الأقلية العربية في إسرائيل لم يتحسن منذ بدء الإنتفاضة الثانية في تشرين أول 2000. إذ من الواضح بأن الحلول السياسية لن توفر إلا القليل من التقدم، أو لا تقدم على الإطلاق، بما أن التشريع المناهض للتمييز يتم تمريره في الكنيست، إلا أنه نادراً ما يُفرض على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، يصرح " قانون الكرامة الإنسانية والحرية الأساسي" الصادر عام 1994 بأن " جميع الأشخاص مخولين حماية حياتهم، أعراضهم وكراماتهم" وبأنه " ليس من بحث سيجري حول طروحات شخصية لشخص، لا في التأثيرات الجسدية ولا الشخصية." وكمعظم قوانين إسرائيل الأساسية، يترك "قانون الكرامة الإنسانية" مجالاً كبيراً وواسعاً للتفسير. فبإستخدام الممارسات التمييزية ضد العرب كدليل، فإن تعريف " الكرامة" المرفوع والمؤكد عليه من قبل الدولة سيختلف بين اليهود وغير اليهود. كما أن حقوق العرب، أيضاً، تقذف جانباً بسرعة ما أن تستحضر الدولة الأمن الوطني الى الواجهة. وهناك تباينات مشابهة يحفل بها التشريع الإسرائيلي الحديث، لكن تم التطرق إليها في فصول سابقة. ولحسن حظ الأقلية العربية، لا يزال هناك أساليب متوفرة للمضي قدماً في النضال لأجل المساواة.

للتعليم طريقة بتقديم منظور جديد حول وضع قديم. إذ كانت بعض كلمات مستخدمة لوصف العرب الإسرائيليين قبل جيلين عبارة عن كلمات واهنة، جاهلة، متحكم بها بسهولة، وغير منظمة. بالمقابل، وجد جيل العرب الناشئ في إسرائيل بأن التعليم قد فتح عيونه على العالم من حولهم. " إن ممثلي وقادة جيل الصمود، عدداً منهم من النساء، يعبِّرون عن صوت حازم جديد، أسلوب فظ وجاف، ووضوح قوي وصلب لا مجال للشك أو اللبس فيه. لديهم ثقة ، تصميم تام، وشعور تفويض قلما تم الإفصاح عن مشاعر تشبهها سابقاً من قبل فلسطينيين منصرفين الى ما هو سائد إسرائيلياً." هذا الجيل الجدي واع ومدرك للأخطاء المرتكبة ضد المجتمع العربي يومياً وهوقادر على القيام بشيء ما تجاهه أكثر من الجيل الذي سبقه. "إن إنتشار محو الأمية، إمكانية الوصول الى مستوى تعليم أعلى، قابلية النخب للتحرك الإحترافي، بالإضافة الى الوصول الى الإعلام، كلها عوامل ما كانت إلا لتسمح للمواطنين العرب، بشكل تقدمي، أن يصبحوا واعين لسياسات الهيمنة التي كان يتم إخضاعهم لها، وتنظيم أنفسهم جماعياً مع رؤية للقيام بعمل معارض." (Louer) ولخلق بيئة لحركة إجتماعية في طور النمو وجعلها تكبر وتزدهر بقوة في إسرائيل، من الضروري إستخدام عمليات تأطير، بنيات محركة، وخيارات سياسية صحيحة ومناسبة. في هذا الفصل، ستيم تطبيق نظرية الحركة الإجتماعية (SMT) على الوضع العربي الإسرائيلي الذي نشأ بعد الأحداث الأولية للإنتفاضة الثانية في العام 2000. إن الأطر المناسبة ذات الصدى والأطر المضادة قد تم توظيفها من قبل السكان العرب والدولة من خلال الأسرلة والفلسطنة لتشكيل هويات خاصة داخل المجتمع الإسرائيلي. في هذه الأثناء، تعتبر منظمات راسخة كـ "عدالة " و" الحركة الإسلامية " الى جانب مجموعات ناشئة كحزب التحرير بنيات محرِّكة محتملة بإمكانها كسب دعم هائل إذا ما تم إستخدامها بشكل صحيح. وسينتهي هذا الفصل بالإنكباب على خيارات سياسية متنوعة برزت في السنوات الأخيرة لتشمل عمليات المقاطعة العربية للإنتخابات والخطاب المعادي للعرب الذي أصبح أمراً شائعاً في أوساط مسؤولي الحكومة اليهود.

أ. أطر فعالة

إن "الأسرلة" و"الفلسطنة" مثالان على عمليات التأطير التي هي قيد العمل داخل المجتمع العربي الإسرائيلي. فالـ " أسرلة" تعود الى " مدى إعتناق العرب الإسرائيليون وجهة النظر الشاملة الإسرائيلية وجعلها جزءاً لا يتجزأ من معتقداتهم" بالإضافة الى " درجة تقبلهم للنظام المؤسس." أما التعريف الآخر الذي يقدمه دان رابينوويتز فهو محاولة الدولة اليهودية " السيطرة على الطاقة الفكرية للمجتمع العربي وعلى الوعي السياسي في مجهود عبثي لرعاية مواضيع قابلة للتعليم ومطواعة، خانعة، ومزال الجانب السياسي منها. بالمقابل، إن "الفلسطنة" هي درجة إعتناق العرب الإسرائيليين النضال الوطني الفلسطيني الذي هو حقيقة واقعة في الأراضي المحتلة. فالأكثرية اليهودية إعتقدت بأن تقديم فرص تعليم أكبر للعرب في الجامعات الإسرائيلية الى جانب الإنغماس في المجتمع الإسرائيلي سيساعد في خلق وجهة نظر شاملة موالية لإسرائيل في أوساط الأقلية العربية. أما النتيجة فكانت من وجهين: أصبح بعض العرب المتعلمين منغمسين في المجتمع الإسرائيلي وهم يتقبلون النظام الإجتماعي، في حين إكتسب آخرون وعياً جديداً حول الممارسات التمييزية ضدهم.

كانت " الأسرلة " أداة دولة فعالة مع قسم من الأقلية العربية بسبب تأثير الحداثة والعلمنة الغربيتين، وليس بسبب المفاهيم والقيم الحصرية بالمجتمع الإسرائيلي فقط. لقد كبر عدد من الشباب العرب في بيئة قروية محمية حيث حصنهم الآباء المسلمون من إغراءات العلمنة. وما أن إنتقلوا بعيداً عن البيت ودخلوا الجامعة، حتى أصبحت الحدود الأخلاقية الإسلامية ضعيفة وأصبحوا قادرين على تجربة أمور جديدة ومذهلة لم يحلموا بها مطلقاً في قريتهم. فالممارسات المحرمة التي أصبح طلاب الكلية العرب منخرطين فيها تتسلسل من إحتفال أواخر الليل وصولاً الى الإكتشاف الجنسي. علاوة على ذلك، يعتنق عرب آخرون الهوية الإسرائيلية على أنها أكثر من مجرد وسيلة إختبار. " كان عدد هام من أفراد جيل الصمود منخرطين إجتماعياً بنشاطات بالأسلوب الذي لا أهمية سياسية له والمقصود من قبل الدولة، المُسيَّر إدارياً من خلال نظامها التعليمي الرسمي... أفراد ذوي إدراك عقيم برزوا، خائفون من التورط السياسي، ساعون " للإنسجام" فحسب، والعثور على ملاذات آمنة في الأرض الوسط. "
هؤلاء الأفراد يميلون الى إعتبار المجتمع العربي التقليدي بمثابة عالم ملتصق بالماضي ويرون بالمجتمع الإسرائيلي الطريق الى المستقبل. بالرغم من معتقداتهم الجديدة، فإن أولئك المتخرجون من جامعة إسرائيلية، والذين يقررون بعد ذلك عدم التورط في النضال لنيل حقوق متساوية، هم مجموعة حيوية في أوساط العرب الإسرائيليين. إنهم الأفراد الذين يجب إقناعهم بفوائد العمل الجماعي لتحقيق الوحدة في أوساط "الجيل الصامد الرائع".

إن الإنشقاق العربي يتزايد داخل إسرائيل كلما كان العرب الأكثر تعلماً قادرين على إستخدام منافذ صحيحة وتنظيم مظاهرات للتحدث دونما خوف وبصوت عال ضد الدولة. ورغم أن العرب الصريحين الواضحين هم نتاج كل من "الأسرلة" و"الفلسطنة"، فإن الحكومة الإسرائيلية تصنف عدداً منهم كمحاربين بسبب موقفهم الموالي للفلسطينيين.

هناك ملاحظة، هي مع ذلك، أكثر أهمية تتعلق بفكرة النوعية *التوفيقية* لـ "أسرلة"، والتي تشير الى حدودها في نفس الوقت، وهي وجهة النظر المرفوعة من قبل مكوّني آراء يهود معينين بما يتعلق بالشخصيات التي ترأس المشهد السياسي العربي في إسرائيل اليوم. فالخطاب الطاغي، الذي ينقد بشدة من دون تردد حالة الإشتباك الموجودة لدى أعضاء الكنيست العرب، يتغافل بسهولة جداً عن المديح

المقيت المنطوي على الرياء الذي كان يغمر في الماضي عدداً منهم، ممن عُلقت آمال عالية عليهم، وذلك يعود لأنهم كانوا، تحديداً، " متأسرلين" بشدة. هذا حصل مع عزمي بشارة بالتحديد، الذي كان يعتبر في وقت ما بمثابة جسر قادر على توحيد العرب والإسرائيليين... (Louer, 110)

ما أن بدأت "أسرلة" بشارة تأخذ شكل "الفلسطنة"، حتى أسرع نظرائه الداعمون له ذات مرة في الكنيست بالإنقلاب ضده. وقد فرَّ بشارة مؤخراً الى مصر في نيسان 2007 بعد ظهور مزاعم ضده بالتعاون مع حزب الله. إن حالة بشارة هي أشد قساوة وفداحة من معظم الحالات، إلا أن أمثلة "الأسرلة" العاملة ضد الدولة موجودة على إمتداد إسرائيل. وهناك فلسطينيون آخرون تطوعوا للخدمة في قوات الدفاع الإسرائيلية، الشكل النهائي للـ" أسرلة "، وذلك لتشريع مطالب سياسة تمييز مستقبلية. إن إتحادات الطلاب العرب (ASU) هي ايضاً وسيلة شائعة مضادة للـ "أسرلة " داخل الجامعات لإسرائيلية. " إنهم ينقلون للطلاب إلتزامهم كطبقة متعلمة بالإندماج وتعزيز الوعي والعزة الوطنية." إن الأقلية العربية المتعلمة عبارة عن سيف ذو حدين بالنسبة للدولة لأنه بالرغم من أن مكاسب التحديث ظاهرة للعيان أمام الجيل الشاب، فإنهم أصبحوا مدربين أيضاً على التفكير بشكل تحليلي ما يدفعهم بإتجاه " الفلسطنة ". وبطريقة ما، لن تكون " الفلسطنة " أمراً ممكناً على مستوى كبير إن لم تكن لأجل " الأسرلة". " إن التطبع الثقافي هو في نفس الوقت ورغم كل شيئ، الشرط الضروري لإحتمالية حصول تطبع ثقافي مضاد، بما أن التطبع الثقافي المضاد حركة جدلية (ديالكتيكية) ضرورية منبثقة من أية عملية من عمليات قلب تعريفات الذات المفروضة بواسطة الثقافة المهيمنة السائدة. " (Louer) إن نضال الفلسطينيين خارج إسرائيل موضوع من الصعب تجاهله من قبل العرب الإسرائيليين بصرف النظر عن مستوى عيشهم الأعلى. فحتى أولئك الذين يعتنقون هوية إسرائيلية عليهم، طوعاً، إن يتغافلوا عمداً عن البيئة التمييزية المحيطة بهم أو تفسيرها عقلانياً.

هناك عدد من الأطر القوية العاملة في إسرائيل، كما أن تعريفها كدولة يهودية ربما يكون الإطار الأقوى، والمؤذي مع ذلك. فهو يصرح بوضوح عمن بإمكانه الإندماج مع الوطن وعمن لا يمكنه ذلك أبداً. فالمواطنون اليهود الجدد الداخلين الى البلاد من خلال مطار بن غوريون الدولي يتم الترحيب بهم بأطر الإنتماء الفوري ما أن تعلق على صدورهم إشارات مكتوب عليها " جئتُ الى الوطن". أما المواطنون العرب فلا ينالون نفس هذا الترحيب. إن " مكانة العربي كمواطن داخل الدولة اليهودية يتوضح فوراً من اللحظة التي يدخل فيها المطار ويبرز جواز سفره للتدقيق فيه من قبل مسؤولين يهود شبان مسؤولين عن تقييم التهديد الأمني الذي يشكله كل مسافر. إن المعيار المستخدم من قبل فريق العمل الأمني لا يتعلق بما إذا كان المسافر إسرائيلياً أم لا، وإنما إذا كان يهودياً أم غير يهودي. " ولم تطور الأقلية العربية، حقاً، أية أطر مضادة فعالة تجد صداها لدى جميع من هم من غير اليهود في البلاد. ويخلق هذا العجز بمعارضة الأكثرية اليهودية، بشكل أساسي، الهوية المثيرة للشفقة لضحايا منكمشين خوفاً في وطنهم هم.

إن العضوية في وطن عامل جوهري وأساسي للهوية الشخصية. فالصورة الذاتية للأفراد متأثرة بشدة بمكانة مجتمعهم الوطني. فقدرة الأفراد على قيادة حياة مرضية والحصول على إحترام الآخرين مشروطة ، برغم أنها ليست مضمونة، بالقدرة على رؤية أنفسهم كأفراد ناشطين لمجتمع مُستحق وذي قيمة. وبذلك، فإن وجوداً وطنياً آمناً، مهيباً، ومزدهراً يساهم بشكل بارز وهام في رخائهم وسعادتهم. (Tamir Yael، القومية الليبرالية، ص. 73)

تأخذ الأطر الفعالة في المجتمع الإسرائيلي بالأعم الأغلب، بصرف النظر عن مجموع الأتباع والأنصار، شكل شعارات توسع الفجوة بين العرب واليهود بشكل فعلي لافت. فالشعارات اليهودية الشعبية في الماضي تعاملت مع مسائل تتسلسل من نقل السكان (" الأردن هو فلسطين") وصولاً الى الصهيونية (" أرض من دون شعب لشعب من دون أرض"، Nathan, 45) أما العرب الإسرائيليون فقد إختلقوا شعارات ورموز لكسب الدعم، لكنها مبنية على حركة ممتدة مشابهة ليست فريدة من نوعها بالنسبة لوضعهم. " الإسلام هو الجواب"، كان شعاراً شعبياً للحركة الإسلامية في إنتخابات إسرائيل عام 1989، لكنه كان عبارة ساحرة متداولة في العالم الإسلامي بكامله في ذلك الحين. (Alisa Rubin Peled، " نحو الإستقلال الذاتي؟ طلب الحركة الإسلامية للتحكم بمؤسسات إسلامية في إسرائيل،" *مجلة الشرق الأوسط 55*، ص. 381.)
وبنفس الأسلوب، إستخدم رئيس الوزراء إيهود باراك شعار " دولة للجميع" لإجتذاب أصوات الناخبين العرب نحو حزبه، حزب العمال، في العام 1999 فقط ليعود ويدير ظهره لهم ما أن تم إنتخابه. وبناء على هذه الأمثلة، فإن تقنيات التأطير المختلفة وجدت صداها لدى السكان العرب حتى عندما تم تضليلهم أو خداعهم.

ومنذ بدء الإنتفاضة الثانية في العام 2000، برزت عدة عوامل ستستمر بجر السكان العرب للإقتراب أكثر من عمل جماعي. وفي بعض الحالات، تنظم النخب العربية، بشكل منهجي، تظاهرات ضد الدولة، وفي حالات أخرى، تبدو التظاهرات منفجرة بشكل تلقائي بسبب معارضة عربية ساحقة. فالتظاهرات عادة ما تكون أحداثاً محلية لا تنتهي مطلقاً بعمل جماعي، لكنها إشارات تدل على أن العرب الإسرائيليين قد أصبحوا أكثر قدرة على التعبير ضد الدولة. أما بما يتعلق بالتحرك، يبدوبأن العرب في إسرائيل ينتظرون فلسطينيي الضفة الغربية وغزة ليأخذوا زمام المبادرة. وحتى عند حصول ذلك، فإن أرجحية مشاركتهم في عمل جماعي مسألة تعتمد على وضعهم السياسي عندئذٍ. لقد خرجت الأطر الأشد فعالية المستخدمة للتحرك من الأراضي المحتلة بسبب الشعور الملح الأكبر الناشئ من الإحتلال الإسرائيلي. لقد نشأ جيل الصمود الجديد في إسرائيل محاطاً بأطر فعالة وغير فعالة ما يجعله قادراً على خلق رموز وشعارات تجد صداها لدى الأقلية العربية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنهم، بالتأكيد، سينتظرون إخوانهم في غزة والضفة الغربية ليقوموا بذلك عنهم.

ب. بنيات التحرك

بحسب ماك كارثي، فإن بنيات التحرك هي " تلك التي تتوافق وطرق الإنخراط في عمل جماعي والتي تتضمن *مخزونات تكتيكية من المهارات والقدرات والإنجازات*، أشكال *حركة إجتماعية تنظيمية*، و *مخزونات حركة إجتماعية تكيفية*." (John McCarthy، القيود والفرص الموجودة في التبني، التكيف، والإبتكار،" ص. 141.)
أما بما يتعلق بالعرب الإسرائيليين فتتضمن قائمة البنيات المحركة المحتملة الممتدة مجالس قرى، منظمات غير حكومية، إتحادات طلبة، جماعات سياسية، إلخ... ويشرح كريسي الأهمية المتعلقة بأربعة أنواع مختلفة من بنيات محرِّكة موجودة ضمن حركات إجتماعية. فتنظيمات الحركة الإجتماعية (SMOs)، " منظمات داعمة"، رابطات حركية"، و" أحزاب ومجموعات مصالح" هي جوانب حيوية لعمل جماعي، إلا أن تنظيمات الحركة الإجتماعية (SMOs) فقط تتطلب إرتباطاً وإنخراطاً مباشريْن من قبل مجموع المؤيدين والأنصار. (Hanspeter Kriesi، " البنية التنظيمية لحركات إجتماعية جديدة في سياق سياسي،" ص. 152) وفي حين

أن المجموعات الأخرى تظل ضرورية لحركة ناجحة، فإنها تتألف من "إعلام صديق، كنائس، مطاعم، مراكز طباعة، أو مؤسسات تعليمية، والتي تساهم في التنظيم الإجتماعي لمجموع المؤيدين والأنصار لحركة معينة من دون المشاركة مباشرة بالتحرك لعمل جماعي. " (Ibid.) ويميل العرب الإسرائيليون الى إتباع نموذج مشابه لجهة إظهار الدعم لعمل جماعي من دون التورط مباشرة. أما الإنتفاضة الثانية فكانت إستثناء بالنسبة لهذا المفهوم، إلا أنهم سرعان ما تراجعوا الى منطقتهم المريحة بعد إنتاء التظاهرات الأولية.
سيكون على السكان العرب تلويث أيديهم لتقديم الدعم الكافي للبنيات المحركة لخلق تغيير طويل الأمد. هناك عدد من المجموعات تقف على شفير التحرك، من الدعم الى التورط مباشرة، لكنها بحاجة الى الفرصة الصحيحة للقيام بعملية الإنتقال.

هناك واحدة من اهم المجموعات التي تقع ضمن شعار منظمة داعمة هو إتحاد الطلبة، وبالتحديد أكثر، إتحاد الطلبة العرب (ASU). فبروز جيل الصمود يعود جزئياً الى إتحادات الطلبة العرب في الجامعات الإسرائيلية.

من بداياته، وإتحاد الطلبة العرب (ASU) معتنق لقضية ذات هدف معلن هو دمج نفسه بالقضايا الوطنية داخل إسرائيل وخارجها، ويقدم إتحاد الطلبة العرب (ASU) حياة ثقافية كاملة للطلاب. فغالباً ما يتم التواصل مع الطلاب بواسطة الإتحاد، حتى قبل وصولهم الى الحرم الجامعي. ويستمر التواصل من خلال تسليمهم أوراق معلومات حول الوضع السياسي، بالإضافة الى صحف، ملصقات تحمل صوراً وشعارات وطنية، وملاحظات عن أنشطة ترسل الى غرف السكن الجامعي... أما في جامعات إسرائيل، حيث يعيش معظم الطلاب بعيداً عن البيت وينزلون في المساكن الجامعية، يتم جمع هذه المجموعة المحتسبة ضمن مجموعة أكبر يتم كمجموعة موضبة من المؤيدين والأنصار. فإتحاد ASU يلعب دوراً فعالاً ونشطاً في التطرق لهذا المورد وإستخراجه وتعليم وتثقيف التجمع الطلابي بإتجاه هوية ودور جديدين. (Erdreich, 129 – 130)

يلعب إتحاد الطلبة العرب (ASU) دوراً كبيراً في تحريك الطلاب العرب نحو قضايا سياسية تؤثر على إستعداداتهم لجهة المشاركة السياسية بعد التخرج الجامعي. وليس جميع طلاب الجامعة العرب أعضاء في إتحاد ASU، إلا أن " كل الشخصيات السياسية الفلسطينية - الإسرائيلية كانت ذات يوم ناشطة وفاعلة في إتحاد الطلبة العرب." (Ibid., 129) فالمنشورات التي تم تمريرها من قبل الطلاب المتصلين بإتحاد الطلبة العرب كانت مؤخراً موضع جدل في جامعة حيفا. إذ وزع الطلاب منشورات تدعو العرب لإعادة إحتلال القدس، لكن الأوراق صودرت بسرعة من قبل أمن الحرم الجامعي بما أن الجامعة لم تكن قد سبق وصادقت على الرسالة الموزعة. ورد آليكس ميللر، العضو في الكينيست، على الحادثة بقوله، " إن الطلاب الموزعين لهذه المادة مذنبون بذنب التحريض ولا يستحقون أن يكونوا طلاب جامعة أو مواطنين إسرائيليين. إني أعتزم المطالبة بتدخل الرئيس شيمون بيريز في إدانة كاتبي وموزعي المنشورات." نفس الوضع حدث في كانون الثاني 2007 عندما قام سكان بني براك اليهود، وهي بلدة على أطراف تل أبيب، بتمرير منشورات تحظر تأجير الغرف للطلاب الجامعيين العرب. وبالرغم من محاولات العرب متابعة التحقيق الجنائي، لم يتم القيام بشيء لتقويم الوضع. إن المنشورات الموزعة من قبل طلاب جامعة حيفا لم تكن الفكرة الأمثل، لكنها غير مؤذية مقارنة باسياسة التمييز المباشر لسكان بني براك. فمع الخيار السياسي

الصحيح الى جانب الأطر الفعالة، بإمكان إتحادات الطلاب العرب العمل كبنية متحركة حيوية لإستغلال معايير مزدوجة صارخة من هذا النوع.

إن المنظمات الفلسطينية الإسرائيلية غير الحكومية (PINGOs) هي بنيات محركة أخرى داخل المجتمع العربي الإسرائيلي. فمجموعات كـ "عدالة" ، "الجمعية العربية لحقوق الإنسان (HRA)"، و" مركز مساواة " تجتهد وتكافح لإكساب العرب حقوقاً متساوية من خلال العملية القانونية. وإثر التخرج، يصبح عدداً من طلاب الجامعة الذين كانوا أعضاء في إتحاد الطلبة العرب (ASU) مرتبطين بإحدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المتعددة. وبما أن الغاية الرئيسة للحكومة الإسرائيلية هي تمثيل المصالح اليهودية للدولة، فإن المنظمات غير الحكومية تصبح المنتدى الأكثر فعالية وكفاءة لإسماع الصوت العربي ومن ثم تمريره للدولة." (Shany Payes، " المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في إسرائيل: حملة لأجل المساواة المدنية في دولة لا مدنية،" دراسات إسرائيل8، 2003، ص. 64.)
إن المواقع الإليكترونية لهذه المنظمات مليئة بأخبار متواصلة وتنشر آخر ما توصل اليه النضال حول الحقوق المتساوية للعرب في إسرائيل. أما منظمة "عدالة"، فتنشر تقريراً سنوياً عن أنشطتها لكسب دعم أكبر ولتظهر للمواطنين العرب ما تم من تقدم حول قضايا وثيقة الصلة بالموضوع. وفي العام 2007، أصدرت المنظمة " دستوراً ديمقراطياً " بما أن الحكومة الإسرائيلية لم تقم رسمياً، مطلقاً، بإصدار مسودة دستور. إن رؤية منظمة عدالة هي " إحترام حريات الفرد وحقوق كل المجموعات بمقدار متساوٍ، إيلاء الظلم التاريخي المرتكب ضد مواطني إسرائيل العرب وزناً مناسباً، بالإضافة الى التعامل بجدية مع الحقوق الإجتماعية والإقتصادية للجميع." ورغم أن الحكومة الإسرائيلية لن تأخذ هذا الدستور مطلقاً في حسابها، في واقع الأمر، فإنه لا يظل يعمل كدليل على أن الأقلية العربية ليست سعيدة مع الحكومة الإثنية المعتقدات الحالية وبأنها مستعدة للدخول في مناقشات على المستوى المدني لصنع تغييرات إيجابية. أما الرابطة العربية لحقوق الإنسان (HRA) ومركز مساواة فتشاطران منظمة عدالة مشاريع جريئة مشابهة عن طريق كشف ممارسات تمييزية على إمتداد إسرائيل ومن ثم إيجاد دعم كاف، إما وطنياً وإما دولياً، لفرض عمل حكومي ما. وقد أخرج مركز مساواة مسودة دستور أيضاً لإعطاء العرب عينة عما يأمل المركز بتحقيقه بدعمهم له.

إن الأحداث التي جرت مؤخراً والتي إستدعت من المنظمات الفلسطينية الإسرائيلية غير الحكومية (PINGOs) القيام بعمل هي قرار الجنرال آتورني بإسقاط التهم ضد قناصي الشرطة الإسرائيليين الذي قتلوا 13 مواطناً عربياً في أحداث تشرين أول، 2000 في قرية درزية حيث إستخدمت الشرطة الإسرائيلية ذخائر حية على المتظاهرين. إن معظم عمل المنظمات غير الحكومية يتألف من حملات توعية لإبقاء العامة العرب على علم بتطور الأحداث. فالموقع الإلكتروني لمركز مساواة يصرح بأن المنظمة " تستخدم أساليب متنوعة، بما في ذلك المؤازرة في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) والحكومة، البحث والتحليل الإجتماعي – الإقتصادي، حملات الإعلام العامة، قابلية البناء مع شبكة منظمات غير حكومية عربية واسعة، وعمل تعاوني مع مجالس محلية بالإضافة الى منظمات غير حكومية إسرائيلية ودولية." إن معظم الـ PINGOs تذكر أساليب مشابهة في تصريحاتها عن مهماتها وتعمل الشبكة الناتجة التي يتم إنشاؤها من مروحة العلاقات الواسعة كبنية محركة قادرة للغاية. هناك أساليب ومشاريع مخصوصة قد تختلف من منظمة(غير حكومية) الى أخرى، لكن معظمها تتقاسم المَهَمة الشاملة بتحقيق حقوق متساوية لمواطني إسرائيل العرب. وفي حين لا يزال بإمكان إسرائيل تمرير تشريع تمييزي ومعاملة العرب كمواطنين من الدرجة الثانية، فإن المشرعين يعلمون بأن الـ PINGOs ستذيع الأخبار للسكان العرب بعد

حدوثها مباشرة. هذا التكتيك لم ينته بعمل جماعي، لكنه ليس بالضرورة ما تعتزم المنظمات غير الحكومية تحقيقه. إن هاجسهم الرئيس هو التغيير من خلال العملية القانونية والسياسية برغم أن بمقدورهم، أيضاً، حشد عدد من شبكاتهم معاً كبنيات للتحرك.

إن الـ PINGOs هي التوازن المضاد بالنسبة للأقلية العربية ضد السياسات التميزية للدولة.. فمن دون عمل هذه المنظمات كحراس شرفاء، لن يكون لدى السكان العرب الكثير ليعتمدوا عليه الى جانب المجالس المحلية وبضع أعضاء في الكينيست كممثلين. كما أن الفرص والوظائف المقدمة من قبل الـ PINGOs تعتبر قيِّمة أيضاً لكل من العرب المتعلمين وغير المتعلمين. فهذه المنظمات "تملأ الفراغ بتوفيرها خدمات إجتماعية ضرورية" و" هي تنبئ عن دور الـ PINGOs في مجتمعاتها من حيث أنها توظف ضعف نسبة الموظفين التي لنظيراتها اليهودية." أما الحقيقة البسيطة فهي أن هناك عدداً من المنظمات غير الحكومية (NGOs) في إسرائيل مماثل لبعض الدول النامية، ما يظهر بأن هناك حاجة صادقة لها في أوساط المجتمع العربي؛ في كل الأحوال، والى جانب القيود المفروضة من الدولة، فإن البنية الأساسية للـ NGOs تجعلها قادرة على القيام بتغيير محدود فقط في مجتمعاتها الخاصة بها. ويصرح بايس بأن منتقدي الـ NGOs يحاججون بأن " حدود الـ NGOs مرتبطة بتوجهها الى تعزيز الحلول التقنية بدلاً من السياسية للمشاكل، ما يقلل الضغط على الدولة بدلاً من تحدي جذور اللامساواة، كما تلاتبط حدودها بإفتقارها للتنسيق وتمثيلها الممزق، واقع أنها ليست مؤسسات منتخبة لتبني بذلك أساس شرعيتها على إعتراف الدولة بها، وإعتمادها على مانحين خارجيين، الذين يُمْلون في بعض الأحيان أجندة للعمل." إن الشبكات الواسعة المنشأة من قبل الـ NGOs بإمكانها أن تجعل منها فعلاً منظمات غير منظمة وغير فعالة إن لم يتم إستخدامها بشكل صحيح، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إن معظم الـ PINGOs الموصوفة أعلاه تكافح لأجل نفس الهدف المتعلق بمساواة العرب في إسرائيل، ما يعني بأن تحريك، شبكاتهم الخاصة بظل كيان جماعي سيكون أمراً ممكناً مع وجود الأطر والخيارات السياسية الصحيحة.

إن آخرمجموعة أظهرت مؤخراً إمتلاكاً للقدرة كبنية محركة هم الإسلاميون. فالحركة الإسلامية وحزب التحريريمثلان، على التوالي، مجموعة كانت في مقدمة المشهد العربي الإسرائيلي السياسي والإجتماعي، والأخرى تبدأ بالبروز كممثلة للهوية الوطنية الفلسطينية. إن إستخدام الإسلام كقوة بالنسبة لحركات إجتماعية ليس بالأمر الجديد في الشرق الأوسط، لكن الحكومة الإسرائيلية كانت مواظبة على محاصرة إستخدامه. فكونهم محاطين ببلدان إسلامية فإن ذلك يزيد من شعور اليهود بالبارانويا (جنون الإرتياب) لجهة أن المواطنين العرب المسلمين قد يصبحوا حصان طروادة محتمل. إذ بدأت معظم المنظمات الإسلامية في إسرائيل كمقدمة خدمات أساسية للمجتمعات المحلية ومن ثم توسعت نحو السياسة ما أن حصلت على مجموع المناصرين والمؤيدين المخلصين. فأكثرية الأعضاء لا ينضمون لهذه المنظمات بسبب معتقدات دينية قوية، وإنما بسبب الخدمات الإجتماعية المقدمة. وعند سؤالها عن دعمها لـ "الحركة الإسلامية"، أجابت إحدى النساء من عرب إسرائيل بقولها، "إن الناس لا يصوتون لهم لأسباب دينية. لقد نظف الإسلاميون الشوارع وقدموا خدمات. ضعوا حداً لسياسة التمييز وسترون نهاية الدعم لهم." وكانت إحدى أولى المنظمات الإسلامية في إسرائيل قد بدأت عملها في أواخر السبعينات وكانت تدعى "جمعية البر والإحسان"، وكان هدفها في ذلك الوقت " محاربة *الإنحطاط الأخلاقي* المتمثل الآن، من وجهة نظرهم، بالمجتمع العربي في إسرائيل." وساعدت المنظمة، في النهاية، على تأسيس مدارس وطورت مواصلة العمل بإسلام منظم في إسرائيل. وقد أصبح عدداً من أعضاء " جمعية البر والإحسان" مشايخ وساعدوا في النهاية عبدالله نمر درويش في تأسيس الحركة الإسلامية. وبالإمكان تتبع برامج

ومنظمات إسلامية أخرى موجودة في إسرائيل اليوم لنجد أصولها تعود الى " جمعية البر والإحسان"، إلا أن " الحركة الإسلامية" إحدى أبرز هذه المنظمات.

رغم أن " الحركة الإسلامية " قد أُسِّست في أوائل الثمانينات، فإنها رفضت تضمينها في العملية السياسية الإسرائيلية حتى العام 1989 عندما كانت ناجحة في إنتخابات محلية داخل بلدات عربية ومن ثم في العام 1996 عندما أصبحت، رسمياً، حزباً سياسياً. وقبل ظهورها في المشهد السياسي، ركزت الحركة على مشاريع المجتمع المحلي بحيث قامت " بتأسيس مدارس، عيادات، ومخيمات في عدد من المجتمعات العربية، كلها أعطتها الشرعية وولدت لها دعماً شعبياً." ومن ثم إنقسمت المنظمة على خلاف بين فئتين شمالية وجنوبية بما يتعلق بالمشاركة السياسية. فالحركة الإسلامية الجنوبية قررت الإنضمام الى العملية السياسية في حين قاطعت الفئة الشمالية، بقيادة الشيخ رائد صلاح، الإنتخابات وظلت على مستوى البلديات. وفي إنتخابات عام 1996، كان للحركة الإسلامية الجنوبية مجموع كاف من الناخبين للفوز بمقعدين في الكنيست. ولا تزال الحركة الإسلامية تحقق نجاحاً محدوداً في الإنتخابات الوطنية الإسرائيلية ما يقود عدداً من العرب الإسرائيليين للإعتقاد بأن الحكومة ذات الأغلبية اليهودية تعطيهم إنضماماً سياسياً كافياً تماماً لإحتوائهم من دون منحهم أية سلطة هامة في الواقع. إن المؤسسات الإسلامية التي تركز على المجتمع بدلاً من الإنتخابات السياسية تقارب دورها كبنية محرِّكة بطريقة مختلفة.

إن النموذج المسلم، في حين أنه في حالة صعود وإرتقاء بشكل واضح، فإنه وبطريقة أخرى، محدود بقابليته وحجمه لجهة تشكيل بؤرة جديدة لمعرفة الذات الفلسطينية. وكما في أي مكان آخر، ورغم التكنولوجيات البارزة للوجود وشبكات الإتصالات الأممية الجديدة، يسعى الشباب للإفصاح عن هويته وتكاتفه بمصطلحات النماذج والأمثلة العلمانية، المحلية والوطنية. فالحركات الإسلامية في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل لا تقدم بديلاً جذرياً للهوية الوطنية. إن قوة هذه الحركات تكمن في وعدها بأن تقدم متابعة أكثر تصميماً وفعالية للأجندة القومية، وفي قضية الشباب والأراضي المحتلة، تقديم طريقة أكثر تفويضاً لمكافحة الإذلال والقمع اليومي بظل الإحتلال والتغلب عليهما. (Robinowitz & Abu –Baker, 115)

بصرف النظر عن عدم مشاركتها في الإنتخابات الوطنية، فإن لحركة الشيخ صلاح الإسلامية مجموعة قوية من الأنصار والتابعين كان قد حاول تحريكهم في الماضي. إحدى تلك المرات كانت في آذار 2007 عندما قام الشيخ المحموم والمشحون عاطفياً بـ " دعوة المسلمين لبدء إنتفاضة ضد إسرائيل بما أنها تتحرك الى الأمام بخطط لإستبدال طريق منحدر قذر متداع " والذي يقود الى داخل منطقة مباني مطوقة معروفة بإسم " "جبل المعبد" لليهود وبإسم "الحرم الشريف" للمسلمين. وقد إعتُقل صلاح مباشرة بعد ذلك بسبب " تشاجره وإشتباكه مع ضابط شرطة إسرائيلي" ومحاولته التحريض على مشكلة.
وكان الشيخ صلاح قد تم إعتقاله وسجنه سابقاً في العام 2003 على خلفية إتهامات له بجمع المال لحماس الأمر الذي إنتهي بتصنيفه كـ " قنبلة موقوتة" من قبل عدد من أعضاء الكينيست اليهود. وبالرغم من أن للشيخ صلاح أتباع عديدون داخل الحركة الإسلامية، فإن التظاهرات في موقع البناء لم ينته بإنتفاضة.ولخوف إسرائيل، فقد وافق أكثرية العرب الإسرائيليين على أنشطة الشيخ صلاح برغم إختلافهم معه حول عدد من وجهات نظره السياسية والدينية المحافظة. إن المعارضة والإنشقاق المستشعران تجاه إسرائيل جعل عدداً من العرب الإسرائيليين يأخذون جانب أي شخص يتصدى ويقف ضد الدولة بصرف النظر عن السبب. أما المشكلة الوحيدة فهي أن معظم العرب غير مستعدين للتورط مباشرة لخوفهم من

إرتدادات هذا الأمر عليهم من قبل الدولة. لذا فإنهم قد يمنحون المال، يقاطعون الإنتخابات، أو يبدأون تظاهرة ، لكن النتائج عادة ما تكون محدودة ومؤقتة في أفضل الأحوال.

إن الحركة الإسلامية بنية محرِّكة مؤثرة داخل المجتمع العربي لأنها إستثمرت مقداراً كبيراً من الوقت والمال في بلدات وقرى عربية عديدة. بالمقابل، من المرجح أن يُظهر مؤيدوها ومناصروها ولاءً أكبر من ذاك الذي لحزب سياسي عادي. فالعرب الإسرائيليون لم يحتشدوا حول الشيخ صلاح عند موقع البناء لأنها لم تكن الفرصة التي يمكن أن تجد صداها لدى عدد كاف من الناس لفرض عمل جماعي. فمع الأطر الصحيحة والخيار السياسي ذي التوقيت الجيد، بإمكان الحركة الإسلامية أن تعمل كبنية محركة فعالة. إن قدرة المنظمة على بدء تظاهرات ضد الدولة قد فُهمت على أنها " المجموعة الأكثر عداءً لإسرائيل" ، وفقاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت.

إن حزب التحريرهو منظمة إسلامية عالمية كانت موجودة منذ أوائل الخمسينات، لكنها لم تكن تملك سوى أنشطة محدودة حتى السنوات الأخيرة. إذ يُنظر لكثير من المعتقدات الإيديولوجية للمجموعة على أنها متطرفة، إلا أن أهدافها الإستراتيجية محافظة.

إن الحزب يرفض الجهود المعاصرة لتأسيس دول إسلامية، زاعماً أن السودان، إيران، والعربية السعودية لا تلبي المعايير الضرورية. وبدلاً من ذلك، يريد حزب التحرير إعادة تأسيس الدولة الإسلامية التي كانت موجودة في القرن السابع بظل النبي محمد وخلفائه الأربع الأوائل. هذه الدولة ستكون بقيادة خليفة، قائد أعلى يجمع ما بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، يكون منتخباً من قبل مجلس منتخب بدوره من قبل الشعب. أما الخليفة فيعين "أميراً"، أو قائداً عسكرياً، يعلن الجهاد ضد البلدان غير الإسلامية. (Emmanual Karagiannis & Clark McCauley، " حزب التحرير الإسلامي: تقييم التهديد الذي تشكله جماعة إسلامية راديكالية لا تزال غير عنفية،" *الإرهاب والعنف السياسي* 18، ص. 317)

هذه المعتقدات قد تبدو متطرفة بالنسبة لسكان إسرائيل العرب وربما حتى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. مع ذلك، فإن الدعم الحاصل عليه حزب التحرير يمكن أن يكون إما بسبب إفتقار الإيمان بالعملية السياسية الإسرائيلية وإما بسبب التخلي عن الأمل بحل الدولتين في عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية. كما أن سكان الأراضي المحتلة قد خاب أملهم أيضاً بسبب عدم الكفاءة والصراع الداخلي المتبادل بين السلطة الفلسطينية، حماس، وفتح. ورغم أن معظم الداعمين قد جاؤوا من الأراضي المحتلة، فإن هناك عدداً من العرب الإسرائيليين الذين حضروا، أيضاً، تجمعات برعاية حزب التحرير. ففي الماضي، تحرك العرب الإسرائيليون جماعياً حول تظاهرات حدثت في الأراضي المختلقة، لذا فإن بإمكان هذا اللاعب الجديد في النزاع حول السلطة الفلسطينية أن يقدم أشكالاً جديدة محتملة من البنيات المحركة لحشد العرب على جانبي الخط الأخضر لإسرائيل.

بتأسيسه في العام 1953 من قبل طاقم الدين النبهاني، تقدم حزب التحرير ونما بقوة في بيئة الشرق الأوسط غير المستقرة حيث إبتعد مجموع المؤيدين والأنصار المتفتحين المسلوبي القوة عن الهيكليات الفاسدة واللاشرعية للدولة. وبعد محاولات الإنقلاب الفاشلة في الأردن والعراق، عملت المجموعة سراً في الشرق الأوسط بعد العام 1972. وكان لحزب التحرير على الدوام مجموعة من التابعين والأنصار في

الأراضي المحتلة وقد مثل النزاع الحالي بين حماس وفتح فرصة لحزب التحرير للحصول على موطئ قدم أقوى في المنطقة. كما إستخدمت المنظمة أيضاً الإهتمام الواسع والتغطية الإعلامية المقدمان لحماس وفتح للإنسلال من المراقبة الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة. وقد صرح معلق إسرائيلي على الشؤون الفلسطينية بالقول، " بما أن الجماعة تتحاشى العنف، مفضلة بدلاً من ذلك إنتظار " حدث حاسم" في شكل لحظة مقدرة ومحتومة إلهياً لجهاد عالمي، فإن قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية لم تعتبرهم تهديداً رئيساً... لكنها ليست بحركة نباتية. " أما البلدان الشرق أوسطية فهي متوجسة من الإيديولوجية السياسية لحزب التحرير لجهة الإطاحة بالحكومات الموجودة أكثر من كونها قلقة من إفتقار الحزب للعنف. ونتيجة لذلك، تم حظر المجموعة في معظم بلدان الشرق الأوسط ما أدى الى ظهورها في مناطق أخرى. إن الإلتزام باللاعنف يمكّن حزب التحرير من النمو والإزدهار بقوة في أجزاء مختلفة من العالم، لتشمل بلداناً ديمقراطية غربية، حيث جماعات العنف طريدة العدالة. وفي مقابل موقفها اللا عنفي، فإن المجموعة لا تؤمن بمحادثات السلام مع إسرائيل كما تدعم الإطاحة بالدولة اليهودية الى جانب جميع أنظمة الشرق الأوسط المدعومة غربياً. هناك 3 عوامل تزيد من أرجحية قدرة حزب التحرير على بدء حركة إجتماعية في أوساط الأقلية العربية في إسرائيل. إن المجموعة لا تتجاوز عن العنف، فهي " أظهرت أن بإمكانها إنزال عشرات الآلاف من الداعمين لها الى الشوارع، ويدرك قادتها بأن التوقيت عامل حيوي وأساسي لعمل جماعي ما. هذه الخاصيات مشابهة لمفاهيم البنيات المحركة والخيار السياسي الموجودة ضمن إطار عمل نظرية الحركة الإجتماعية (SMT). إن إضافة التأطير الإستراتيجي أمر قابل للتطبيق لقدرة حزب التحريرعلى إقناع أعضائه بأن التظاهر أمر جدير بالإهتمام.

بسبب تجربته كحركة عالمية، يملك حزب التحرير ميزة وأفضلية على كل من حماس وفتح. ففهم المنظمة للتحرك الإجتماعي قد نما من تجارب له في أكثر من 45 بلد. إن فهم ومعرفة الرموز، التأطير، والخيار، وهي أمور قام حزب التحرير بتكديسها في ثقافات مجموع مؤيديه وأنصاره المتعددين، ستعطيه بالتأكيد ميزة وأفضلية في تحريك السكان في الأراضي المحتلة. فالمجموعة لم تحقق هدفها الرئيس بدولة إسلامية في أي من البلدان المنتشرة رسالتها فيها، لكن الناس يصغون وينضمون. علاوة على ذلك، إن كل قائد للمنظمة كان فلسطينياً، ويتلقى حزب التحرير دعماً هاماً من فلسطينيين سواء كانوا في الشتات، الأراضي المحتلة، أو داخل إسرائيل نفسها. وقد عملت الأحداث الأخيرة كإشارات تحذير بأن حزب التحرير يخطط للإنضمام للسباق السياسي الحامي في الضفة الغربية وغزة. إذ كان هناك حشود عديدة لحزب التحرير في رام الله، طولكرم، وغزة في العام 2007 ، وقام أعضاء في المجموعة ، تدريجياً، بتولي خدمة المصلين في مسجد الأقصى في القدس. كما قامت المجموعة أيضاً " بإطلاق حركة شبابية لتنافس تلك التي لحماس وفتح، تدعى أشبال الخلافة" وفي الوقت الذي تصبح فيه المجموعة متبلورة في المجتمع الفلسطيني، فإن إيديولوجيتها ومعتقداتها ستنتشر لتصل الى العرب الإسرائيليين أيضاً. إن قدرة حزب التحرير الكامنة لأن يصبح بنية محرِّكة بالنسبة للعرب الإسرائيليين يعتمد على نجاح المجموعة في تحريك الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وفي الوقت الذي يستمر فيه الجو السياسي سيئاً في الضفة الغربية وغزة، فإن الناس سيصبحون محبطين وربما يتحولون الى حزب التحرير، على أنه البديل الوحيد للوضع القائم. وقد فسر أحد سكان رام الله الفلسطينيين أسباب دعمه لحزب التحرير بالتصريح التالي:

إن ما هو طبيعي هو شعور الناس بالتهديد بسبب السلطة الفلسطينية والنظر إليها على أنها متعاونة مع الإحتلال. فمعظم الناس يشعرون بأن السلطة الفلسطينية ليست مع الشعب. وقد بدأت حماس مع إيديولوجية مشابهة، لكن الزمن أثبت بأن تحرير فلسطين لا يسير وفق طريقة حماس، أي من خلال

المقاومة. في نفس الوقت، لا يعتقد الفلسطينيون بأن الجواب يقع في مقاربة فتح – تسوية متفاوض عليها بتدخل ومساعدة أجنبية. إن الطريق الوحيد هو في تسيير الجيوش بظل حكم الخليفة، وبأن أي شيئ آخر، بما في ذلك العنف الثأري والمعاملة بالمثل وخاصة محادثات السلام، هي هدر للوقت. فالمحادثات ليست فقط بدون فائدة وعبثية، بل إنها مدمرة جداً. هذه المفاوضات معدة لتصبح مناسبة لحماية أمن إسرائيل. إن معظم الناس يدعمون وجهة النظر هذه ويدعمون حزب التحرير. (Prusher, 3)

إن التطلع الصبور لحزب التحرير بإنتظار الفرصة المناسبة ورفضه المشاركة في الإنتخابات السياسية قد يجعل من الصعب المحافظة على دعم ساحق له في الأراضي المحتلة على المدى الطويل؛ في كل الأحوال، لا يزال داعمو حزب التحرير بالنمو والإزدياد في المدى القصير.

إن كمية البنيات المحركة الكامنة المحتملة داخل المجتمع العربي لا حصر لها، كما أن المجموعات المذكورة أعلاه ما هي إلا بعض اللاعبين الأساسيين. ويصرح ماك كارثي بالقول بأنه" في أي موقع إجتماعي صلب، تكون سلسلة من العناصر البنيوية المحركة متوفر للناشطينة، بدرجة غير محددة، بما أنهم يحاولون خلق حركات جديدة أو تنمية وتعهد وتوجيه حركات موجودة." فالروابط العائلية، الصداقة وشبكات العمل، الجيرة، إلخ، كلها متوفرة وجاهزة كبنيات محركة كما أن لدى الناشطين الناجحين القدرة على التصميم بحيث أن بإمكان الأفراد الدفع بقضيتهم قدماً وتطويرها. إن الزمن وحده هو من سيخبرنا إذا ما كانت إتحادات الطلاب العرب، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، أو المنظمات الإسلامية ستستفيد وتستخدم بشكل صحيح البنيات المحرِّكة في تدبيرها وتنظيمها داخل وخارج إسرائيل معاً. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة بأنها كلها تتعلم من الماضي وتطور أساليب وطرق جديدة لمعارضة الحكومة الإسرائيلية.

ج. الخيارات الإجتماعية والسياسية

في إسرائيل، الجو السياسي قاس وغير متعاطف، بما أن السياسيين يقومون بهجومات شخصية شرسة وفاجرة ويدلون بتصريحات إيديولوجية متطرفة ومثيرة للحفيظة للتأثير على الرأي العام . فرئيس الوزراء والحزب الحاكم يملكان سلطة هائلة في حين أن الحزب الخاسر بالكاد يملك سلطة أو أن لا سلطة لديه على الإطلاق. ويُنظر للخدمة العسكرية نظرة إحترام رفيعة، كما أن أكثرية مسؤولي الحكومة المؤثرين والنافذين كانوا قد تولوا سابقاً مراتب رفيعة في جيش الدفاع الإسرائيلي. وهذا يفسر الطبيعة العدائية والعسكرية للسياسة المحلية والخارجية الإسرائيلية. فالحياة السياسية الإسرائيلية هيمنت عليها دوماً الهواجس الإيديولوجية كما أن " من غير المرجح أن يتضاءل، قريباً،إستخدام الرموز، الخطاب والعبارات المرمزة." فالأمن الوطني يُعطى الأولوية الأولى على الدوام، كما أن جميع القوانين التمييزية العنصرية المقدمة في الكينيست هي بسبب التهديد العربي المنظور للطبيعة اليهودية للدولة. وفي حين أن هناك قائمة طويلة من الحرمان والصعوبات المشتركة التي على العرب الإسرائيليين مواجهتها كل يوم، فإن عدداً من الأحداث تدفعهم بإتجاه القيام بعمل جماعي. وتصف " تارو" بنية الخيار السياسي على أنها " أبعاد مترابطة ومتناغمة - لكن ليس بالضرورة رسمية أو دائمة - مع البيئة السياسية التي توفر الحوافز للناس للشروع بعمل جماعي بالتأثير على توقعاتهم بالنسبة للنجاح أو الفشل." (w Sidney Tarro، " سلطة في حركة، 85

) إن الأحداث السياسية والإجتماعية الهامة التي أثرت على هوية جيل الصمود هي إنتخابات رئاسة الوزراء، المناقشات السياسية حول الأرض العربية ونقل السكان (الترانسفير)، ومشاعر المعادة للعرب المتزايدة في أوساط مسؤولي الحكومة.

لا يزال يُنظر الى إنتخابات رئاسة الوزراء عام 1999 بإشمئزاز كلي من قبل معظم مواطني إسرائيل العرب. وقد تمت تغطية ظروف ونتائج الإنتخاب في وقت سابق في هذه الورقة، لكن مناقشة الإرتدادات الدائمة لذلك أمر ضروري. وبدءاً من المقاطعة العربية للإنتخابات في العام 2001، يستمر إيمان الأقلية بالعملية السياسية بالإنخفاض. وفي حين تحول بعض العرب وإبتعدوا عن الأحزاب السياسية السائدة، كحزب اليكود وحزب العمل، وقرروا دعم أحزاب عربية أقل قوة كحزب البلد، تخلى آخرون تماماً عن السياسة. فقبل إنتخابات آذار 2006، عبَّرت حنان إحسانية، وهي طالبة جامعية، عن وجهة نظر شائعة في أوساط جيل الصمود عندما صرحت قائلة، " نحن نصوِّت دوماً، لكننا لا نرى نتائج." فالعملية الديمقراطية ستظل تنتج على الدوام عدداً من الناس الساخطين والناقمين خسر حزبهم آخر الإنتخابات، إلا أن قضية العرب في إسرائيل أمر مختلف. فحتى عندما يفوز الحزب الذي يصوتون له، فإن الحزب لا يشعر دوماً بأنه ملزم بتمثيلهم. ويعتبر كثير من العرب العملية السياسية بمثابة تعبير عن اليهود فقط وهم يسعون للتغيير من خارج الحكومة. إن "عدم إستقرار التحالفات السياسية" الناشئ عندما تفشل الأحزاب السياسية بمخاطبة مجموعة مؤيديها ومناصريها جانب هام من جوانب بنية الخيار. علاوة على ذلك، لقد خلق ذلك الأمر فرصة ممتازة لقادة الحركة بما أنهم يسعون لملآ الفجوة التي تركتها العملية السياسية. إن الجماعات الإسلامية الرافضة للعملية الديمقراطية، كحزب التحرير والفصيل الجنوبي للحركة الإسلامية، قد إستفادت من فشل إسرائيل الدائم بالتكيف مع سكانها العرب في الساحة السياسية.

هناك جوانب عديدة للوضع تؤشر الى أن العنف أمر ممكن. أحد هذه الجوانب المقاطعة الإنتخابية عام 2001، وما أعقبها من هبوط المشاركة الإنتخابية العربية في 2003 الى 74 بالمئة،والى 56 بالمئة في 2006. هذا قد يؤشر الى أن قسماً هاماً من السكان العرب لا يعتبرون بأن الديمقراطية، كما هي، منفذة ومطبقة في إسرائيل بطريقة جيدة للدفع قدماً ببرنامجهم السياسي. وهناك جانب آخر هو الشعبية المتنامية للجناح الراديكالي للحركة الإسلامية برئاسة رائد صلاح. أخيراً، وفي حين يبقى العنف الإرهابي ظاهرة هامشية، فإنه قد إكتسب عدداً أكبر من المؤيدين في أوساط العرب الإسرائيليين عما كان عليه الأمر في أي وقت مضى. ((Louer, 203)

من الصحيح القول بأن الحركة الإسلامية وجماعات دينية أخرى لا تجد حضوراً آسراً لدى جميع شرائح السكان العرب الإسرائيليين، لكن هؤلاء سيكونوا أكثر إستعداداً لفتح عقولهم على رسائل متطرفة إذا ما إستمر النظام الإسرائيلي بعزلهم.

إن الأرض موضوع حساس في إسرائيل بالنسبة لليهود والعرب، بما أن كلا المجموعتان تستخدمه كأساس لهويتها الوطنية. فالعرب الفلسطينيون يؤمنون بأنهم أجبروا بشكل ظالم على الخروج من أرضهم في عامي 1948 و 1967. بالمقابل، يؤمن اليهود بأن إجبار العرب على الخروج من إسرائيل كان مبنياً على أساس أمنهم الوطني بما أن إسرائيل كانت في حرب ضد بلدان عربية محيطة بها. وكلا الجدلين يضعان الأرض في قلب القضية. وبنفس الطريقة، فإن نقل الأرض والسكان (الترانسفير) هو حل يهودي

للمشكلة الديمغرافية العربية في إسرائيل التي طالما نوقشت من قبل الحكومة في المجالس الخاصة، لكن في السنوات لأخيرة خرج الموضوع المثير للجدل الى العلن. ويقتضي الترانسفير ضمناً تجريد مواطني إسرائيل العرب من مواطنتهم ونقلهم الى خارج حدود إسرائيل. أما نقل الأرض فالمقصود به وضع الأرض العربية الإسرائيلية تحت سيادة السلطة الفلسطينية للإستمرار ببناء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية. فـ " على الملصقات ولافتات الشوارع، في سيارات الأجرة وغرف الجلوس، وفي الإذاعة والتلفزيون، التطهير العرقي ليس مؤيداً فقط لقمع المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وإنما لتحييد دعوات مواطني إسرائيل الفلسطنيين للمساواة. فحتى لو لم يحصل ترحيلاً ضخماً أبداً، فإن نقاش الترانسفير نفسه يشكل أهمية وله وزنه لدى مواطني إسرائيل الفلسطينيين، مذكراً إياهم في كل جولة بأنهم ليسوا سوى مقيمين مؤقتين في أرضهم التي تخصهم. " وقبل إنبعاث الحديث عن الترانسفير، كانت الحكومة الإسرائيلية توازن ديمغرافية المناطق المهيمن عليها من قبل العرب بتوفير الحوافز لمستوطنين يهود بالإنتقال الى المنطقة موضع السؤال. في كل الأحوال، لقد جعل الضغط الدولي على إسرائيل للتقليل من نشاطها الإستيطاني الأكثرية اليهودية تسعى لوسائل أخرى لمكافحة التهديد الديمغرافي. وبناءً على الحلول التمييزية العنصرية التي أُخذت بعين الإعتبار من قبل الكنيست، تضع الحكومة الإسرائيلية التوصيف اليهودي للدولة فوق طبيعتها الديمقراطية. وفي حين أن هذه الإجراءات قد تعطي الأكثرية اليهودية، على الأرجح، شعوراً خاطئاً بالأمن، فإنها تزرع الخوف في قلوب الأقلية العربية، ما يخلق الفرصة بالنسبة لمنظمي الحركة.

إن النزاعات الأخيرة المحيطة بقضايا الأرض تتعامل مع مستوطنات يهودية غير قانونية في الضفة الغربية. وبحسب القانون الدولي، من غير القانوني بالنسبة لإسرائيل الإستيطان في أرض إستولت عليها خلال حرب، وفي هذه الحالة، حرب 1967. وحتى عندما زار الرئيس الأميركي جورج بوش إسرائيل في العام 2008 وقال للحكومة الإسرائيلية " أن تتخلص من المستوطنات غير المفوضة"، كان المستوطنون مشغولين ببناء عدد أكبر من المنشآت في الضفة الغربية. وكانت إسرائيل مترددة بنشر العدد الدقيق للمستوطنات بسبب خوفها من رد فعل المجتمع الدولي. وقد إدعى مستوطنون ملكيتهم لعدد من قطع الارض المملوكة، بإدعاء صحيح، من قبل فلسطينيين يملكون وثائق تثبت ذلك. وقد تحكم المحكمة لصالح الفلسطينيين، إلا أن جعل الحكومة تجبر المستوطنين على إخلاء الأرض الخاصة قصة أخرى. إحدى هؤلاء فلسطينية تدعى بدرية عامر كانت قد تمت مطاردتها وإخراجها من أرضها من قبل مستوطنين مسلحين ببنادق وهي تنتظر على أبواب المحاكم لتحكم لصالحها. " أضع إيماني بالله وليس بالمحاكم، لكن لا خيار آخر لدي." في هذه المرحلة، فقد عدد من العرب الإسرائيليين، كبدرية عامر، إيمانهم بالنظام السياسي الإسرائيلي وكذلك بالنظام القضائي بسبب الإنحياز الصارخ المعتاد ضد العرب. فالحكومة تنكر وجود أي نوع من الدعم للمستوطنات والمواقع العسكرية التي برعاية جهات غير حكومية، لكنها " لعبت دوراً رئيساً في التخطيط، التمويل، وتشجيع البعض منهم. إذ يستمد عدد منها الطاقة من الشبكة الكهربائية الإسرائيلية الرئيسة كما وتتلقى خدمات عامة أخرى، بما فيه إمدادات المياه." (Ibid)

بعيداً عن المستوطنات ونقاش الترانسفير، تقدم الخيارات السياسية لعمل جماعي عربي نفسها في كل مرة يبث فيه مسؤول حكومي إسرائيلي خطاباً له من خلال منتدى رسمي. فمنذ بدء الإنتفاضة الثانية في العام 2000، كان هناك تبنٍ لبروباغندا تمييزية عنصرية واسعة من قبل مسؤولين حكوميين منتخبين ومعينين. وعندما يجرب عربي إسرائيلي التمييز في الشارع، فإن بإمكانه التقليل من شأنه بصفته حادث

فردي لن يؤثر على حقوقه كمواطن إسرائيلي. بالمقابل، إن الإستخدام الشائع للغة تمييزية وعنصرية صارخة من قبل مسؤولي حكومة يهود يجعل الأقلية العربية تشعر، بعمق، بأنها مهددة. إن المقتطفات التالية لمسؤولين حكوميين مختلفين ولشخصيات هامة في المجتمع اللإسرائيلي دليل على الجو العدائي الذي يواجهه العرب.

إذا إستمريتم على هذا النحو، فإنكم أيها الفلسطينيون سيصل بكم الأمر الى أمور أسوأ بكثير من إلغاء المواطنة. ستنتهون بعمليات طرد إجمالية. إذا لم توقفوا أسلوبكم هذا، فإن الأكثرية اليهودية، وببساطة، ستذروكم وتجعلكم هباءً منثوراً. (Blecher, 29) - رد أوري آرييل العضو في الكينيست الإسرائيلي على إنتقاد لعضو عربي في الكينيست لوزير الداخلية لإلغائه مواطنة مواطنين عرب متهمين بالتخطيط لهجمات إرهابية (أيلول 2002).

إن العرب في إسرائيل قنبلة موقوتة ... إنهم يماثلون نمواً سرطانياً. سيكون علينا أن ندرس قدرة الديمقراطية الإسرائيلية لجهة إستمرار المشاركة العربية. (Oren Yiftachel، " مجال المواطنة المتقلص: الحياة السياسية الإثنوقراطية في إسرائيل"، تقرير الشرق الأوسط رقم 223، صيف 2002، 42.) - رئيس الحزب الديني الوطني، العضو في الكينيست إفراييم إيتام (آذار 2002)

إن ما قام به عمير بيرتس، القائد في حزب العمال، هذا الصباح هو التلويح بفأس هائل عند شجرة تدعى الصهيونية. إننا بحاجة الى إخراج هذا الشيطان من محيطنا وتدميره. فدولة إسرائيل دولة يهودية ومن المفترض أن تُحكم بقيم يهودية، بنظام يهودي وسيادة يهودية. - رد العضو في الكينيست ‘يسترينا تارتمان على تعيين حزب العمال لأول وزير عربي على الإطلاق (كانون الثاني 2007).

في إسرائيل العرب لا يوجدون. إنهم شفافون، لا يُرَوْن. فكلمة " عربي" نفسها يُعتقد، وبنحو شائع، بأنها هجومية في اللغة العبرية بحيث أن الصحف غالباً ما تستعيض عنها بإستخدام مصطلح " الأقليات". إن عبارة " العمالة العربية" هي أيضاً عبارة إنتقاصية وتحقيرية. في البدء، كان يُعتقد أنه من الفظاظة توظيف عربي بدلاً من يهودي. لكن الأمر تغير. فإذا ما إرتكبت غلطة أو قمت بشيئ خاطئ في عملك، فإنه يصبح " عمل عربي". لكن هذه مجرد عنصرية يومية. فالأهم من ذلك هو علاقة السلطة. (Allan C.Brownfeld، " الضغط المتزايد على المواطنين العرب يختبر إلتزام إسرائيل بديمقراطية حقيقية"، تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط، كانون أول 2006، 29.) – الشاعر، المؤلف، وكاتب الإفتتاحيات الإسرائيلي في صحيفة هآريتز إسحاق لاور(2006).

كل الحقوق بالسيطرة على أرض إسرائيل هي حقوق يهودية. ففي أرض إسرائيل، يجب إعطاء كل الحقوق للناس الذين يعيشون هنا. هذا هو الفرق بين حقوق السيطرة على الأرض والحقوق في الأرض. (Nadim N. rouhana & Nimer Sultany، " إعادة رسم حدود المواطنة: الهيمنة الإسرائيلية الجديدة،" مجلة الدراسات الفلسطينية، رقم 33 ، خريف 2003، ص. 16) – رد رئيس الوزراء آرييل شارون عندما سُئل عن اللا مساواة بين العرب واليهود من قبل عضو كينيست عربي (تموز 2002).

هناك فجوة ضخمة بيننا (اليهود) وبين أعدائنا ليس فقط بالقدرة بل بالأخلاق، الثقافة، قدسية الحياة، والضمير. إنهم جيراننا هنا، لكن يبدو وكأن هناك على مسافة بضعة مئات من الأمتار أناس لاينتمون الى

قارتنا، عالمنا، وإنما ينتمون الى مجرة مختلفة بالواقع. (Nadim Rouhana & Nimer Sultany، " إعادة رسم حدود المواطنة: الهيمنة الإسرائيلية الجديدة،" مجلة الدراسات الفلسطينية،ص. 18) – الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف (أيار 2001).

إذا سألتموني، فإن مشكلة إسرائيل الأولى ليست المشكلة الفلسطينية؛ إنها وقبل كل شيئ مشكلة المواطنين العرب لدولة إسرائيل... هل أعتبرهم مواطنين لدولة إسرائيل؟ كلا!... عليهم العثور على مكان حيث يشعرون فيه بالراحة. (Rouhana & Sultany, 18) – عضو الكينيست أفيغدور ليبرمان (كانون أول 2001).

إن التصريحات المذكورة أعلاه مناسبة لعدوالدولة المكروه والبغيض وليس لمواطني هذه الدولة. فبالنسبة لسكان إسرائيل العرب، يبدو بأن الحد الفاصل بين التوصيفين يتضاءل ويتلاشى قليلاً قليلاً كل يوم.

إن الخيارات السياسية لتحرك عربي تقدم نفسها كل يوم تقريباً في إسرائيل لكنها تصبح أكثر صعوبة بالنسبة لقادة الحركة لجهة إستغلالها ما أن تصبح الأقلية العربية غير حساسة تجاه سياسة التمييز التي ترعاها الحكومة. فالتعليقات المتطرفة من قبل مسؤولين حكوميين كليبرمان وإيتام تزرع الخوف في قلوب المواطنين العرب؛ في كل الأحوال، يصبح السكان في نهاية الأمر غير حساسين تجاه خطاب من هذا النوع ويفكرون فيه على أساس أنه سياسة كالعادة. " إن التمييز العفوي والنافذ قد أصبح جانباً مقبولاً من جوانب الحياة اليومية في إسرائيل، لم يعد يثير مشاعر الغضب المترافقة بالشعور بالإهانة." (Blecher, 29) ولوصف إماتة المشاعر تجاه النبرات والمعاني الضمنية المتطرفة في الحكومة الإسرائيلية، قال فريد لازين، رئيس قسم الحكومة والسياسة في جامعة بن غوريون، " في الماضي، كان يُعتقد بأن هؤلاء الناس متطرفون، أما الآن فلا يُطلب منهم حتى ترك الحكومة." ففي الوقت الذي قد يكون فيه العرب الإسرائيليون تعلموا، الى حد كبير، تجاهل التعليقات السلبية لمسؤولين حكوميين وللمجتمع، فإن مشاعر اليأس واضحة في صفوفهم. فمواطنتهم، من نواح عديدة، لا معنى كبير لها ويتم تذكيرهم بذلك في كل ملاحظة ساخرة تبرز من الأكثرية اليهودية. إن فقدان الكرامة وإحترام الذات المترافقان مع التمييز يفتح الباب أمام مجموعات تقدم بدائل لأجهزة الدولة الإسرائيلية. فإذا ما إستمرت إسرائيل بخلق فرص التحرك بمعاملتها المواطنين العرب كأعداء للدولة، فإنها ستخلق لديهم عندئذ، بالتأكيد، الإلهام بتحقيق الذات.

5. الإستنتاج

كانت إسرائيل تدافع عن حدودها ضد تهديدات خارجية منذ العام 1948 ولا يزال تتطلعها للسلام مع جيرانها العرب بارداً وغير مشجع. إن الموقف اللامساوم الذي تتخذه إسرائيل مع مواطنيها العرب يقدم ومضة على صعوبة صياغة معاهدة سلام مع االدول العربية المجاورة. فإذا كانت الأكثرية اليهودية ترفض الثقة بمواطنيها العرب خاصتها، عندها لا أمل كبير لدى إسرائيل بصنع سلام دائم مع الفلسطينيين والعرب خارج حدودها. إن الأكثرية اليهودية تبرر 60 عاماً من التمييز ضد أقليتها العربية من خلال الهواجس الأمنية ومزاعم ملكيتهم الأساسية والأولية للأرض. إن العرب الإسرائيليين لا يحتجون ويتظاهرون لأنهم،

إيديولوجياً، يميلون لكراهية اليهود، وإنما لأنه تتم معاملتهم كأعداء في دولتهم. هنك كثيرون من المواطنين العرب ممن لا يزالون يشعرون بالمرارة من الدولة بسبب مظالم تاريخية مختلفة ومتنوعة ويمكن لوجهات نظرهم، على الأرجح، أن تكون معتدلة لو أنهم عوملوا بمساواة. إن الأمن وعدم الثقة أصبحا نقطة إيديولوجية لاصقة في أذهان السكان اليهود ولا يمكن تجاوزها مع السياسات الموجودة حالياً. ولسوء الحظ، لقد خلقت إسرائيل مشكلتها الداخلية الخاصة مع مواطنيها العرب ويبدو المستقبل معتماً عندما يكون السياسيون مستعدون لمناقشة مسألة الترانسفير قبل درس موضوع الحقوق المتساوية. من غير المرجح حصول تغيير سياسي لأن أي مسؤول حكومي يصنف كخائن لإظهاره محاباة وعطفاً تجاه السكان العرب داخل الدولة اليهودية. إن التحرك الإجتماعي هو الخيار الوحيد الذي يتبقى أمام مواطني إسرائيل العرب للحصول على المساواة في أوساط الأكثرية اليهودية. ورغم أنه الخيار الوحيد المتبقي، فإن العمل الجماعي لا يزال مفهوماً صعباً. إن تاريخ إسرائيل من الحروب التقليدية التاجحة ضد دول عربية قد بلور الفكرة الوهمية في المجتمع الإسرائيلي بأنها " قد تكون صواباً " كما يظهر بأن إستعداد جيش الدفاع الإسرائيلي لإستخدام القوة القاتلة ضد مواطنين عرب في مناسبات عديدة بأن أي شيئ أقل من تحرك إجتماعي كامل وتام أمر محكوم عليه بالفشل.

أما على المسرح الدولي، فقد أرخى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بظلاله تماماً على المأزق المحير الذي يواجهه العرب الإسرائيليون. فالحكومة الديمقراطية في إسرائيل واجهة فاعلة للنوايا الإثنية للدولة (الإعتقاد والإيمان بالعرق اليهودي بأنه أسمى الاعراق). إذ بإمكان المواطنين العرب المشاركة في إنتخابات وحتى العمل في الكينيست، إلا أن الأكثرية اليهودية تجعل تأثيرهم في حده الأدنى. ونظرياً، بإمكان العرب الذين لديهم نزاعات قانونية بإحالة قضاياهم الى النظام القضائي الإسرائيلي ونيل محاكمة عادلة. على سبيل المثال، هناك أحكام بارزة وشديدة الأهمية للمحكمة الإسرائيلية العليا أعطت بموجبها حقوقاً واسعة بخصوص أرض لمواطنين عرب ومهدت الطريق، نظرياً، للمساواة بين اليهود والعرب. هذه الأحكام يتم إستخدامها من قبل الحكومة الإسرائيلية كي تظهر للعالم بأن جميع المواطنين في الدولة اليهودية يتمتعون بحقوق متساوية. أما في الواقع، فإن العالم لا يرى إخفاق الحكومة الإسرائيلية بفرض الأحكام الجديدة على المستوى المحلي. أحد هذه الأمثلة حُكم المحكمة العليا في العام 2000 الذي صرح بأن جميع المواطنين الإسرائيليين، بمن فيهم العرب، بإمكانهم العيش في أي مكان يختارونه في إسرائيل. ومنذ صدور الحكم، وأعضاء الكينيست اليهود يقومون بمحاولات لتطويق قرار المحكمة العليا. علاوة على ذلك، لم يتم فرض الحكم أبداً على المستوى المحلي. نفس النموذج جلي وواضح في موقف إسرائيل تجاه المستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة.
لقد أجبر الجيش الإسرائيلي مستوطنين يهود على الخروج من أرض فلسطينية في الماضي، المثال الأكثر شعبية هو الجلاء عن غزة في العام 2005، إلا أن محاولات السنوات الأخيرة فاترة، وغير موجودة حتى. لذا، وبرغم المظهر الديمقراطي الخارجي لإسرائيل، فإنها لا تزال تفتقر لكثير من الحقوق والفرص المتساوية التي هي مسألة عادية في حكومة من هذا النوع.

إن وجود عمل جماعي عربي في إسرائيل معتمد على مكونات ثلاث رئيسة لنظرية الحركة الإجتناعية. لقد فشلت الإنتفاضة الثانية لأنه لم يتم إستخدام البنيات، الأطر والخيارات في آنٍ معاً بشكل صحيح. قد تكون القيادة الفلسطينية تميزت وتفوقت في إحدى الجوانب، إلا أنها فشلت في جانب آخر. لقد خلق آرييل شارون الفرصة للعرب للتحرك بزيارته الحرم الشريف وكان هناك بنيات محركة عديدة متوفرة لجعل المتظاهرين يخرجون الى الشوارع. وبمضي الوقت وحلول الخوف من ردات الفعل

الإنتقامية لجيش الدفاع الإسرائيلي محل مشاعر الغضب من أفعال شارون، كان هناك نقص بالأطر الفعالة للحفاظ على مستوى عال من الإحتجاج العربي الإسرائيلي. إن العثور على أطر تجد صداها لدى جميع الفلسطينيين ، سواء كانوا في إسرائيل، الأراضي المحتلة، أو الشتات، هو تحد صعب لأن سياق كل مجموعة مختلف. فالعرب الإسرائيليون سيكونوا بحاجة الى قوة عددية لحركة إجتماعية موحدة تضم المجموعات الثلاث لتحقيق النجاح. إن كل مجموعة بحاجة لفهم كيفية الإستفادة، إحتمالياً، من تحقيق العرب الإسرائيليين حقوقهم المتساوية في إسرائيل. أما الأسلوب المستخدم من قبل الحركة الإسلامية على المستوى المحلي فهو إستغلال الإفتقار للعزة وإحترام الذات الذي يزعج الفلسطنيين ويضايقهم بإستمرار بسبب الإحتلال الإسرائيلي. إن إطاراً كهذا، إذا ما تم إستخدامه والإستفادة منه من قبل حركة، سيجد صداه لدى أكثرية الفلسطنيين حول العالم. فإذا كان منظمو الحركة لا يمكنهم تطوير الرموز والشعارات الصحيحة والمناسبة أو تكييف أخرى موجودة إزاء البيئة المتغيرة، عندها ستفشل قضيتهم، بإستمرار، بأن تجد صداها لدى الحركة نفسها. لقد أشعل الحصار الحالي لغزة تظاهرات عديدة في الأراضي المحتلة، لكن لا يزال على السكان العرب في إسرائيل أخذ دور فاعل ونشط. فإذا هم فوتوا هذه الفرصة بالحصول على الدعم من خلال تظاهرات بدأت في الأراضي المحتلة، فبالتأكيد هناك فرص عديدة أكثر ستأتي في المستقبل.

لقد قارن بعض الباحثين وضع العرب الإسرائيليين مع سياسة الفصل والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وهو موضوع لا يزال حساساً بالنسبة لشعوب عديدة حول العالم. ويشرح رائف زريق البساطة القوية للأطر المستخدمة من قبل حركة مناهضة التمييز العنصري.

تم الإفصاح عن مطالبهم، المتقنة والمحددة بدقة، بإيجاز ووضوح. كان من السهل فهم علاقة التوافق والإنسجام التي هدف النضال لتحقيقها، حيث يتقاسم جميع الأفارقة الجنوبيون نفس الحقوق الأساسية؛ فعلاقة التوافق والإنسجام المتصورة نفسها نمَّت عن توافق وإنسجام وضع سياسة التمييز العنصري. فبإظهار الكل، بإمكان المرء أن يرى ما هو مفقود – الحقوق الغائبة عن مجتمع السود أصبحت واضحة، صلبة، مؤطرة، ومرئية كذلك. (رائف زريق، " فلسطين، سياسة الفصل العنصري، ونقاش الحقوق، مجلة الدراسات الفلسطينية ص. 70)

إن الأحياء العربية واليهودية، بمعظمها، منفصلة عن بعضها البعض كما أن تمويل الدولة لبرامج التعليم والتطوير المختلفة أعلى بكثير في القطاعات اليهودية. كما أن الجدار الأمني الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي المحتلة يماثل السلوك الذي ساد في حقبة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. أما الأطر التي تجد صداها داخل مناطق السكان العرب الإسرائيليين فستلقى نجاحاً محدوداً على المسرح الدولي والعكس صحيح أيضاً. إذ عندما يفكرالعالم بالفلسطينيين، فإنه يتصور فوراً الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الى جانب كل الأطر التي تم إنشاؤها بواسطة القومية الفلسطينية. فدولة فلسطينية مستقلة هي الفكرة المثالية الرئيسة التي تحضر في الذهن أما الحقوق المتساوية لمواطني إسرائيل العرب فنادراً ما تؤخذ بعين الإعتبار. إن ذكر عبارة "الفلسطينيون في إسرائيل" ستجمع، على الأرجح، رداً مشابهاً. وكي يجد إطار ما صداه حقاً، فإن الناس بحاجة لأن يفهموا الإطار ويندمجوا معه فوراً من دون التفتيش عن معلومات أكثر أو على الإطار أن يصل بمصلحتهم الى الذروة بما يكفي لجعلهم يريدون أن يصبحوا مطلعين بشكل أفضل. إن إستخدام أطراً مشابهة لحركة مناهضة الفصل العنصري لديه القدرة والإمكانية لأن يجتذب ذاك النوع من التجاوب.

وكما سبق وناقشت هذه الورقة، فإن سياسة التمييز تدفع بسكان إسرائيل العرب بعيداً عن الساحة السياسية بإتجاه إعتناق أشد للقومية الفلسطنية والأطر التي ترافقها. بإمكان الحركة العربية الإسرائيلية إستثمار أطر موجودة عن طريق تفصيلها وفق وضعها الخاص بها. إن المنظمات القادرة على العمل كبنيات محركة عديدة، لكن إستراتيجياتها للتغيير تختلف من منظمة لأخرى. فالحركة الإسلامية وحزب التحرير يناضلان لأجل التغيير من خلال وسائل دينية وإجتماعية في حين تروج مجموعات أخرى للسياسة أو العنف. إن عدداً من المنظمات، كإتحادات الطلبة العرب، والمنظمات الفلسطينية الإسرائيلية غير الحكومية فعالة في تقديم المعلومات لأعضائها وفي تحضيرهم لتظاهرات. ولسوء الحظ، إن الدعم نادراً ما ينتقل الى مشاركة مباشرة بعمل جماعي ثابت ودائم. أما تاريخياً، فقد كان معظم السكان العرب قانعين ومكتفين بلعب دور الداعم بدلاً من دور الفاعل رغم أن هذا التوجه يتغير ببطء. إن عدداً من البنيات المحركة محدود بتسهيل الدعم الجانبي الهامشي ما يعني توفير منتدى للشكاوي ضد الدولة، ولا شيئ أكثر من ذلك. وللبقاء على صلة بجيل الصمود، فإن منظمات عديدة ستكون بحاجة الى إقناع أعضائها للقيام بدور أكثر نشاطاً وفاعلية للحصول على حقوق مساوية.

لقد أظهرت الأحداث الأخيرة بأن عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية ستكون لها نتائج مباشرة على العرب في إسرائيل. فالمطالب الفلسطينية والإسرائيلية تمت مناقشتها في مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني 2007 وكان الموضوع الأهم هو دولة فلسطينية مستقلة. إن قيام دولة فلسطينية سيشكل علامة على ذروة نضال إستمر 60 عاماً بالنسبة لكثير من الفلسطينيين، لكنه سيثبت أيضاً كارثيته بالنسبة لكثير من العرب الإسرائيليين. فدولة من هذا النوع ستوفر الموضع المثالي لإسرائيل لإعادة موضعة مواطنيها العرب بالقوة في الوقت الضائع عندما يكون أمنها، بشكل مفترض، على المحك.

بناء على المقتطفات المعادية للعرب التي ذكرت في الفصل السابق، فإن نقل سكان إسرائيل العرب(الترانسفير) ضد إرادتهم يمكن أن يكون أمراً واقعاً في المستقبل. كما أن التمييز يمكن أن يتزايد ضد العرب الإسرائيليين للضغط عليهم ليتركوا إسرائيل طوعاً. إضافة لذلك، إن قيام دولة فلسطينية سيجعل العمل الجماعي مسألة أكثر صعوبة لجهة تحقيقه في أوساط السكان العرب الإسرائيليين بما أن الإنتقال الى دولة جديدة قد يثبت جاذبيته أكثر من المخاطرة بالضررالجسدي في تظاهرات ضد إسرائيل.

إن جيل الصمود يملك القدرة الكامنة على الإنجاز للعرب الإسرائيليين أكثر من أي جيل سابق، والعامل الهام هنا هو أن كثيرون منهم يدركون ذلك. فهؤلاء المواطنون العرب المطلعين، المتعلمين والمثقفين بشكل رفيع، بإمكانهم إعادة إحياء وإنعاش عدد من منظمات الحركات الإجتماعية التي كانت راكدة لسنوات عديدة. إنهم يستخدمون هوياتهم كمواطنين إسرائيليين للحصول على المعرفة الضرورية للتحرك من خلال القومية الفلسطينية. بمعنى آخر، إنهم يفيدون من مكاسب مواطنتهم الإسرائيلية، لكنهم لا يعتنقون الهوية نفسها. إن وعيهم العالي يزيد من إحتمالية السعي للتغيير من خارج الساحة السياسية غير الفعالة. إن عدداً من جيل الصمود لا يدمجون أنفسهم بالمواطنة الإسرائيلية، فبالنسبة لهم، تمثل هذه المواطنة الطبيعة اليهودية للدولة. فآمال مواطني إسرائيل العرب تقع على ظهور هؤلاء الأفراد من الجيل الجديد وعلى قدرتهم بخلق تغيير يتجاوز المستوى المحلي. إن أفراد جيل الصمود الذين إحتضنوا الهوية الإسرائيلية لا يزالون مكوناً هاماً لعمل جماعي أيضاً. إن الديمغرافيات أمر هام لحركة إجتماعية عربية بنفس القدر الذي للأكثرية اليهودية. إذ بإمكان العرب الإسرائيليين حشد مقدار كاسح من الدعم الخارجي

لحركة حقوق متساوية لكنه سيكون تراجعاً كبيراً إذا لم تتحرك أكثرية نخبهم المتعلمة والمثقفة. لقد تعامل الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر مع قمع كبير جداً منذ العام 1948 بحيث أن قدرتهم على إستيعاب المعاناة يجعل من الصعب تحديد نقطة إنقلاب محددة لعمل جماعي. ويميل المؤرخون لإظهار إستمرار إسرائيل بالإعتماد على إجراءات مكلفة للحفاظ على الوضع القائم، لذا يعود الأمر للعرب الإسرائيليين ضمن الجيل الصمود ليبرهنوا بأنهم مستعدين لدفع ثمن أعلى لتغيير هذا الوضع.